

تطور العلاقة التاريخية بين آل الصباح والتجار في الكويت منذ النشأة حتى عهد الشيخ عبدالله السالم

عبد الله محمد الهاجري

مدرس بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

نتناول في هذه الدراسة الكويت بوصفها أحد نماذج البلدان التي نجحت النخب الحاكمة فيها بتحالفاتها مع أهم الفئات المجتمعية (التجار) منذ بداية النشأة، في إيجاد نوع من التوازن المجتمعي، وذلك بفضل تأييد النخبة الحاكمة لهم واعتراف الدولة بمواقعهم بصفتهم ممثلين لأتباعها، ومن هنا نشأت تضامنية بين (آل الصباح والتجار) لم تقم على أساس ديني أو عصبي، وهذا بدوره دفع بالإمارة - في أغلب مراحل تطورها - لنوع من الاستقرار الإيجابي، وعكس رغبة حقيقية لدى الطرفين - في أغلب اتجاهاتها ومبرراتها - نحو بناء مجتمع حديث ومعاصر، استطاع لاحقاً أن ينشئ دولة عصرية ويحافظ عليها.

نحاول أيضاً أن نناقش طبيعة هذا التحالف التجاري مع الأسرة الحاكمة؛ أ جاء من خلال اقتناع كل من الطرفين بأهمية المشاركة وتبني مبدأ الشورى، خاصة أن المجتمع القائم على هذا المبدأ يتمكن من الاستخدام الأمثل لطاقت أفراده وقدرات جماعته المنظمة، أم أن بعض الولاءات القبلية شكلت عائقاً أمام هذا التحالف؟

كما نخلص إلى أن التجار كانوا إحدى أهم الفئات التحديثية في المجتمع، وكان مطلبهم الأساسي دائماً السعي إلى إقامة أشكال ديمقراطية دستورية للحكم، وأن يسعى النظام الحاكم إلى استيعاب المؤسسات الحديثة ويساعد على فتح أوجه للحراك السياسي وانغلاقه.

وعلى الرغم من التجاذبات والفتر في بعض المراحل التي مرت بها العلاقة بين الطرفين فإنها عكست لنا حرص التجار على مطالبهم السياسية والإصلاحية مبكراً.

تبقى العصبية أيضاً بصورتها المدنية وليس الدينية أحد العوامل الأساسية التي يجب فهم حقيقة دورها في تحقيق التطور والنهضة، فالعصبية المدنية تختلف كلياً عن العصبية القبلية أو الدينية التي تشكل في الأساس أوراق ضغط على أي نظام قائم.

المقدمة

لا يمكن الحكم على علاقة التجار بالحكام بأنها علاقة مصلحة مطلقة بين الطرفين قائمة على المصالح الفردية، بل في كثير من الأحيان تتعدها لتصبح في سياق المصلحة العامة، وفي إطار مصلحة المجتمع والحرص على بنائه وتنميته، تنمية متوائمة مع قدرة الطرفين على العطاء.

فمن خلال النموذج الكويتي وعلاقة المشاركة التي قامت بين آل الصباح والتجار استطاع المجتمع أن يتطور، كما أن طائفة التجار كانت أغلب مطالبهم تصب في المحافظة على المصالح العامة للمجتمع، ومن ضمنها مصالحهم التجارية؛ لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل مصالح التجار - وخاصة في هذا المجتمع البسيط منذ النشأة - عن مصالح المجتمع كله.

ولاشك أن العديد من العقبات والتجاذبات وقعت بين الطرفين، إلا أن هذه العقبات كانت في حقيقتها مجاًلاً خصباً وسبيلاً فعالاً في طريق ترسيخ مدنية المجتمع وتطوير آلياته السياسية والتأكيد أن الوضع الذي تعاقدت عليه مجموعة القبائل التي استقرت على أرض الكويت، وهو مبدأ الحكم المشترك، أساس لا يجوز الحياد عنه خاصة أن استقرار المجتمع ارتبط - بدرجة كبيرة - باستقرار الحكم، وقدرة الحاكم على المحافظة على الوحدة والانسجام بداخل مجتمعه الذي يقوده.

كان استقرار الحكم لآل الصباح في البداية أيضاً يتوقف على تمكنهم من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتحالفة معهم، والخاضعة لهم في الوقت ذاته.

والنظرة التاريخية إلى ارتباط التجار مع آل الصباح تساعدنا أكثر على فهم هذه العلاقة التي نشأت بين الطرفين؛ ذلك أن النخب التي قادت عملية إرساء أسس الحكم بالكويت ودعائمه بجانب آل الصباح كانت نسبة كبيرة منهم من التجار ومن العائلات التجارية الكبيرة التي استطاعت إحداث التوازن الذي تتطلبه طبيعة الأوضاع في المجتمع الكويتي في مختلف مراحلها، ولم يقتصر دورهم في حدود التأثير السياسي بل تبدى أيضاً في الدور الحضاري الأكثر أثراً في مشاريع

الخدمات والتطوير، التي كانت تبدأ بهم في ظل الإمكانيات المالية التي كانوا يرصدونها، مشكلين من خلالها أحد أهم الأسس للتكوينات الفكرية والسياسية التي استطاعت لاحقاً أن تتفاعل وتندمج مع مظاهر التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تمثل هذه الفئة إحدى أهم وأبرز الفئات التي استطاعت دفع المجتمع في اتجاه الديمقراطية والتغيير، وتشكيل مجتمع متطور وحديث من خلال علاقتها مع الأسرة الحاكمة.

الكويت - العصبية والمال

استحوذت القبلية ودورها في قضايا المجتمع على اهتمام كثير من المؤرخين والمفكرين، ومن أوائل المفكرين العرب الذين اهتموا بالعصبية القبلية ودورها في المجتمعات وتعمقوا في دراستها المفكر العربي "ابن خلدون"؛ إذ أكد دورها وربطها بالبناء الاجتماعي وبحركة التاريخ السياسي للدولة، وقد نجح ابن خلدون في تحليل مفهوم العصبية⁽¹⁾ ودورها في بنية الدولة⁽²⁾ والمجتمع، وأرجعها إلى أساسين رئيسيين؛ الأساس الأول: "الشوكة والعصبية"، والثاني "المال" أو "القوة الاقتصادية"، وبذلك أرجع قيام الدول ونشأة الأمم إلى ركيزتين أساسيتين: "العصبية والمال".

فعلى الرغم من أن طور الدولة بالكويت من أولها بداوة، فإنها مثلت نموذجاً مختلفاً، وكان اختيار الحاكم دليلاً على اجتماع الأمة للتنازل عن سلطتها لجعلها بيد من اختارته، لكي يتمكن من إدارة شؤون البلاد ورعايتها وحماية مصالح الشعب، فالاتفاق بين العصبية الموجودة (آل الصباح - آل خليفة - الجلاهمة)، لم يكن على أساس العصبية أو الغلبة لأي قبيلة على أخرى، بل جاء عن طريق المشورة والاختراع مخالفاً فكر ابن خلدون القائل إن الرياسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية⁽³⁾، فهذا الاتفاق مدني الطبع، كان النواة التي من خلالها وعلى أساسها تطورت أوضاع المجتمع في صورة من التنظيم الاجتماعي على الرغم من بساطتها.

فكان أن نجح التجار - وهم أقدر فئة مالياً، اعتمدت عليها الكويت منذ

النشأة مع آل الصباح - في ترسيخ مدنية الدولة، واستطاعوا أن يوجدوا حراكاً سياسياً من خلال تبني مطالب المجتمع، خاصة أنهم من أهم الفئات الوظيفية التي كانت تستطيع دعم هذا المجتمع البدوي الصغير من نمط البداوة⁽⁴⁾ إلى الاستقرار، وحاولت - بقدر المتاح لها من خلال هذه العلاقة - الحفاظ على مفهوم الحكم المشترك بين الحاكم والمحكوم.

النشأة ومفهوم المجتمع

من المهم أن نذكر أن عدم وجود أهمية كبيرة للحكم بالكويت في بادئ الأمر سهل لآل الصباح تولي شؤون الإمارة بسلم وبرضاء من جميع الأطراف، كذلك أمور الإمارة وشؤونها لم تكن بالوضع الذي يستدعي معه وجود حكومة قوية، بل إن صغر المجتمع الكويتي لم يكن يحتم على القبائل الموجودة على أرضه آنذاك متطلبات أمنية تستدعي خلق أنماط عسكرية كبيرة أو شديدة.

ولا يعرف على وجه التحديد العام الذي تأسست فيه مدينة الكويت، واختلفت كثير من المصادر في الاتفاق على تاريخ لنشأة الإمارة، على أن الثابت تاريخياً أنها كانت تمثل جزءاً من أراضي قبيلة بني خالد بمنطقة الأحساء، وفي سياق التواريخ الموضوعة لتأسيسها أشار الشيخ يوسف بن عيسى القناعي⁽⁵⁾ إلى أن تأسيس الكويت كان في عام 1688م، ومؤسسها هو براك بن عريعر أمير بني خالد، كما أشار النبهاني إلى أن تأسيس الكويت كان في عام 1615م، ومؤسسها عقيل بن عريعر، وآخرون أشاروا إلى سعدون بن عريعر مؤسساً، ويرجح البعض أن النشأة كانت تقريباً في أحد الأعوام التالية، (1672-1701-1702-1703-1713-1716م)⁽⁶⁾، كما يحيلنا أبو حاكمة إلى القرن السابع عشر لتاريخ النشأة خاصة، وهو يذكر أن براك بن غرير آل حميد تولى زعامة بني خالد بين عامي 1669م و1682م⁽⁷⁾.

وأشار صلاح العقاد إلى أن التاريخ يسجل ظهور العتوب أنفسهم على سواحل الخليج العربي في عام 1716م، وأن الكويت كانت ميناء مزدهراً حتى من قبل استقرارهم به، وبعد ذلك استقر فرع من العتوب تحت زعامة أسرة آل

الصباح هناك، ويرى البعض أن الكويت أول من أسسها كان الشيخ صباح الأول⁽⁸⁾، كما ذهبت وأكدت هذا ميمونة الصباح، وأن نشأة الكويت كانت في عام 1613م موردة أدلة على هذا التاريخ كان من ضمنها إحدى الوثائق التاريخية Kuwait political, Arabic Documents وهي بيان حدود للكويت كتبه الشيخ مبارك في عام 1912م، وتقرير للويس بيلي⁽⁹⁾ المؤرخ في 16 يوليو 1863 الذي ذهب فيه إلى أن عائلة آل الصباح تتولى الحكم بالكويت منذ خمسة أجيال، وأيضاً صالح بن عثمان بن حمد قاضي عنيزة في كتابه (تاريخ نجد وحوادثها)؛ حيث ذكر أن تاريخ تأسيس الكويت كان في عام 1022هـ⁽¹⁰⁾.

إلا أن إشكالية تحديد تاريخ ثابت - على الرغم من أهميتها - لا تعوقنا كثيراً عندما نحاول التعرف على المجتمع البدائي الصغير آنذاك، خاصة أن مفهوم الدولة العام يتقرر من خلال الكيفية التي تدير بها السلطة السياسية شؤون الأفراد المشمولين بتراتبها التنظيمية⁽¹¹⁾، فلو حاولنا تعريف مفهوم المجتمع المدني لكي نقارن بينه وبين النمط المجتمعي البسيط الذي كان بالكويت في هذا الوقت، لا نستطيع أن نجزم بأنه كان مقياساً حقيقياً لوضع القبائل والعصبيات الموجودة، إذا أخذنا في الاعتبار أن السلطة المركزية نفسها في تلك الفترة لم تكن موجودة، وإذا راعينا أيضاً أن الحاكم لم يكن - كما نعرفه اليوم - له السلطة التي تمارسها الدولة مباشرة على الأفراد، بل يمكن القول إن سلطة آل الصباح في تلك الفترة الأولى من النشأة لم تكن تتعدى الإشراف على القبائل كمجموعات؛ ذلك لأن السلطة داخل القبيلة⁽¹²⁾ سواء حاكمة أو محكومة دوماً لسيدها، فكان استقرار الحكم في البداية مرهون بقدرة الحاكم على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل المجتمع البسيط بوصفه قبيلة واحدة.

والمتتبع لمجمل التعريفات المرصودة لمفهوم المجتمع المدني يرى أنها مطاطة نوعاً ما، وتنحو بنا تجاه مفهوم التقدم الإنساني⁽¹³⁾ دون أن تشير إلى أي ضوابط مرتبطة به، خاصة أن المجتمع المدني في بداية النشأة كان يمكن أن نطلق عليه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة القائمة على التراضي، التي من خلالها تغطي المجال العام بين الأفراد وبين الدولة⁽¹⁴⁾ لتحقيق مصالح أفرادها والمجتمع

ككل"، بجانب الإدارة السلمية للتنوع والخلاف، وأن يكون الجميع ملتزماً بالقيم والمعايير لهذا الاتفاق المنعقد على الاحترام والتراضي والتسامح⁽¹⁵⁾.

فمن المعلوم أن لكل نظام سياسي طبيعة خاصة به تعود إلى مكوناته وطريقة قيامه، وفي الكويت نجد مفهوم السلطة بها - منذ البداية - مرتبطاً بالقبيلة والعشيرة⁽¹⁶⁾، وهذا ما سهل أن يكون النظام السياسي في مرحلته الأولى متفقاً على مبدأ "التراضي" وعلى أساس "المساواة والشورى"⁽¹⁷⁾ منذ الموافقة من جانب القبائل على اختيار صباح الأول حاكماً⁽¹⁸⁾.

وقد اتفق على إنشاء هذا النظام الجديد والحفاظ عليه، وأجمع على أنه لا يجوز أن يكون هذا النظام في أي مرحلة من المراحل حائلاً دون تمتع أفراد الأمة بحقوقهم الطبيعية التي ارتضوها واتفقوا عليها، وهنا يشير أبو حاكمة إلى حديث الرحالة "بكنجهام" عن أوضاع المجتمع الكويتي في تلك الفترة المبكرة بالقول⁽¹⁹⁾: "أهل مدينة الكويت يتكونون في الغالبية من التجار⁽²⁰⁾ الذين يشتغلون بالتجارة⁽²¹⁾ المحلية والخارجية، ويمارسون جميع أنواع التجارة في الخليج دون استثناء⁽²²⁾" كما ورد في تقرير «فرانسييس واردن» أحد موظفي شركة الهند الشرقية البريطانية عام 1819 م القول: "إنه في حوالي عام 1716م دخلت ثلاث قبائل عربية ذات شأن وهم بنو صباح والجلاهمة وآل خليفة⁽²³⁾، تحدوهم عوامل المصلحة والطموح، في تحالف مستقرين على بقعة من الأرض على الساحل الشمالي الغربي من الخليج العربي تسمى "الكويت"⁽²⁴⁾، ومن ثم آلت أمور الحكم إلى آل الصباح، بينما آلت مسؤولية التجارة إلى حلفائهم آل خليفة، أما الجلاهمة فقد كان لهم البحر والصيد والغوص على اللؤلؤ"⁽²⁵⁾، والحقيقة التي يمكن أن نستشفها من قول "فرانسييس واردن" أن المجتمع الكويتي منذ بداياته الأولى كان مجتمعاً بسيطاً، اعتمد على المشورة وتبادل الرأي⁽²⁶⁾، حتى إن الشيخ يوسف القناعي عندما تعرض له أشار إلى أن المجتمع - على الرغم من بساطته الشديدة في ذلك الوقت - فرض أن يكون هناك شخص يسير أمور الإمارة أو بمعنى أدق كان يجب أن يعتمد هذا المجتمع البسيط مبدأ التخصص بعد أن أضحى الوضع أكثر ملاءمة لظهور كيان مجتمعي حقيقي، فيذكر أن أهل

الكويت بعدما استقروا على أرضها رأوا أنه من الضرورة أن يؤمر عليهم أمير، يكون مرجعاً لحل المشكلات، ويكون الفصل في ما يقع من أمور تتعلق بسير شؤون المجتمع البسيط في ذلك الوقت، فوقع الاختيار على صباح الأول، ووافقهم على السمع والطاعة في الحق. هذا، ولم يكن اختيار صباح الأول عشوائياً، حيث يشير القناعي إلى أنه لما كثر الساكنون بالكويت وخالطهم جمع من المهاجرين رأوا أنه لابد من أن يكون هناك أمير عليهم فوقع الاختيار على صباح الأول ليقوم بهذا الأمر⁽²⁷⁾ بعد أن أخذ العهد منهم على السمع والطاعة في الحق، وقد أجمع المؤرخون على أنه حميد الأخلاق أقرب الجماعة لاتباع الحق⁽²⁸⁾، لذا يمكن القول إن اختياره ما كان ممكناً إلا إذا تمتع الشيخ صباح الأول بالسيرة الحسنة والقرب من الحق بجانب امتلاكه المقومات الأساسية للحكم وبروز دوره في إنهاء الخلافات، وقدرته على أن يدير أمور البلدة الصغيرة، بجانب عدم تجاهل دعمه من قبل عشيرته وبقية العشائر والقبائل الموجودة.

وبذلك يكون تعيين الشيخ صباح الأول حاكماً قد خضع لنوع من الموافقة الشعبية؛ ذلك لأن تضامن العصبية والقبيلة مع الفرد مشروط باحترامه مصالحهم، فكان احترام آل الصباح لمصالح العصبيات والقبليات الموجودة والعمل على جلب المنافع لهم هو ما يمكن أن نسميه تدعيم شرعية اختيارهم للحكم من خلال المجتمع وداخل العصبية الكلية له، فكان هذا الاختيار نواة البنية السياسية والاجتماعية التي قامت أساساً على الاتفاق بين زعماء القبائل ذات النفوذ، وهو وضع بدا فريداً من نوعه في منطقة الخليج العربي آنذاك.

وبعد أن تم هذا الاتفاق أصبح الحاكم من حقه أن يتصرف وفقاً لما يراه صالحاً في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضاً القضائية، معتمداً في الأساس على المحافظة على الوضع التجاري والاقتصادي، فالتجارة بالنسبة للجميع في ذلك الوقت كانت هي الركن الأعظم والمحافظة عليها له المقام الأسمى، خاصة أن العتوب منذ نزولهم الكويت كانوا يعملون في التجارة وهي حرفتهم الأولى، على أن بعض المؤرخين علق على هذا التحالف⁽²⁹⁾ البسيط

بالقول: "لم يكن هناك ما يفرق بين الشيخ والسكان الآخرين، فالشيخ لم يكن حاكماً أو سلطاناً إنما هو شبيه بشيخ القبيلة، وحتى في بعض الحالات فإن البعض من كبار القوم من الكويتيين ربما يكونون أكثر نفوذاً وأقدر على التأثير" (30).

غير أن اختيار صباح الأول أو (آل الصباح) لإدارة أمور الحكم كان لاشك حرصاً من هذه العشائر الموجودة على اجتياز مرحلة تاريخية يعيشونها بلا كيان جامع⁽³¹⁾، كانت تعتمد في الغالب الأعم على الترحال والغزو والتجارة المتنقلة، معتمدة بطبيعتها أيضاً على قوة القبيلة وقدرتها المادية والبشرية وعلى مدى ما تتمتع به من نفوذ، خاصة أن الكويت في هذا الوقت لم تكن تمتلك مقدرات اقتصادية ثابتة، بل لم تمتلك حتى مقومات المدن الاعتيادية، إذ إنها كانت مركزاً لتجارة "المرور أو الإنترابوت" (32).

لذا فقد فرضت التجارة وأوجدت نمطاً من أنماط العلاقات المهمة التي ساعدت على ربط هذا المجتمع البسيط بعضه ببعض، على المستويين الخارجي والداخلي، وبذلك أصبحت طائفة التجار - كما يصفها خلدون النقيب - "منغرسه ومطمورة في البنى الاجتماعية والاقتصادية البسيطة المحيطة بها" (33).

من هنا لا يمكن أيضاً فهم نمط تلك التحالفات والبنى البسيطة التي كانت موجودة دون النظر إلى النشاطات التجارية السائدة في المنطقة في هذا الوقت من بدء نشأة الإمارة، فلقد ظل اقتصاد منطقة الخليج وليس الكويت فقط ومنذ النشأة، مرتبطاً ارتباطاً كلياً بالتجارة والتجار⁽³⁴⁾، لذا فقد أخذت الكويت في ترسيخ أنشطتها التجارية، واتسع نشاطها التجاري بدرجة كبيرة، وبدأت تجتذب كثيراً من المهاجرين الذين وجدوا فيها موطن استقرار، وكان للعامل الجغرافي للكويت بجانب العامل الديموغرافي⁽³⁵⁾ دور كبير في الاستقرار على أرضها.

وهذا ما يجعل التوافق الذي حدث في فترة مخاض الإمارة الكويتية يعطينا التصور المبدئي على أن الإمارة نشأت نتيجة لتحالف عصبيات "قبلية بالأساس" ذات طبيعة تجارية، بيد أن تلك العصبيات القبلية، وعلى غير المعتاد في

المجتمعات البدائية، حاولت التوافق لتشكيل نواة لمجتمع بدائي بسيط، أتيح له لاحقاً أن يطور إمكانياته المادية والاجتماعية والسياسية.

وهذا يرجع بنا إلى تفهم أن تحالف هذه القبلات الموجودة بالكويت دعم واستقر واكتسب أهميته عبر الوقت⁽³⁶⁾، ففي حين كان المجتمع الصغير يتطور ضمن هذا الإطار الاقتصادي والسياسي المتفق عليه، بدا أن هناك اتجاهًا يبلور دوراً أساسياً للمجتمع البسيط للتوفيق بين مقتضيات الحياة وضرورات الواقع، بعد أن بدأ التغير يطرأ على دور الدولة، التي كان الأساس القبلي والعشائري هو الأصل فيها، فقد تحولت إلى فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة وصنعها، وأصبح الحاكم ممثلاً للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها وفي حل المنازعات، والمسؤول عن شؤون الإمارة مطالباً في الوقت ذاته بحسن إدارتها، وإعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات، كما أصبح التجار وسيطاً فعالاً بين الفئات والطبقات المجتمعية، وبرز دورهم بجانب الحاكم في إدارة شؤون الدولة والمجتمع من خلال المبدأ المتفق عليه وهو الشورى والحكم المشترك⁽³⁷⁾.

تجارة الكويت

في نحو عام 1758م كانت السلطة قد توطدت لآل الصباح - بشكل كبير - في مختلف أنحاء الكويت⁽³⁸⁾، بعد أن أثر كثيراً استيلاء الفرس على البصرة⁽³⁹⁾ وأدى إلى تحويل جزء كبير من التجارة إلى الكويت، مما دعم تطوير الاقتصاد والتجارة الكويتية بشكل أكبر، وحوله من منطقة صغيرة إلى كيان اقتصادي نشط مميز على الخليج العربي، وجعله من أهم مناطق التجارة بمنطقة الخليج⁽⁴⁰⁾، كما كان الكويتيون - بحكم احترافهم التجارة وتجولهم في موانئ الهند وجنوبي الجزيرة العربية وإفريقيا - قد توافرت لهم فرص توسيع مداركهم والإحاطة بما يحدث في مختلف الحواضر والمدن التي زاروها، كل هذه الأمور فرضت على الكويت أن تتبع نظاماً تجارياً حراً ونشطاً، يمثل مع الغوص على اللؤلؤ المصدر الرئيسي للرزق، وأصبحت التجارة والتجار أبرز وسائل الاتصال بين الكويت وغيرها من الحواضر والبلدان الأخرى⁽⁴¹⁾.

كما أصبحت مرفأً للعديد من الرحلات التجارية القادمة من الهند، وغدت التجارة الحرة والضرائب البسيطة المفروضة أحد أهم عوامل الجذب إليها؛ مما أتاح لها وضعاً اقتصادياً مميزاً بالنسبة لغيرها من الأماكن التجارية الموجودة على الخليج العربي آنذاك، ولا شك أن هذا النمو التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى دعمها عدد من العوامل، من أهمها: موقع الكويت المتفرد من الناحيتين الجغرافية والإستراتيجية⁽⁴²⁾، كونها تعد من أهم المنافذ لقسم كبير من أراضي شبه الجزيرة والعراق⁽⁴³⁾، وتمتّع سواحلها وموانئها بالصلاحية اللازمة ليرسو بها كثير من السفن التجارية الصغيرة والكبيرة، كونها أيضاً ملتقى العديد من التجارات سواء القادمة من أقاصي الشمال أو أقصى الشرق والهند، بجانب وجود الكويت على مقربة من بلاد ما بين النهرين القديمة، ووجودها في بقعة تمثل طريقاً ملاحياً عالمياً مهماً في ذلك الوقت⁽⁴⁴⁾.

سلطة القبيلة وتحولها

طبيعة الدور الذي قامت به القبائل المتحالفة في بداية نشأة الإمارة، مثل درجة أولية في طريق تطور المجتمع الكويتي على الرغم من بساطته، فكان مجيء تلك القبائل من العتوب وتحالفها واستقرارها بالكويت مصحوباً بتراث مزدوج من الخبرة بحياة البادية والترحال التي كانت تعيشها من قبل - قد دشّن وعمق قدرتها على الإقامة وإنشاء الكيان الجديد الأكثر استقراراً، وقد تناول غانم النجار التحول التدريجي لسلطة القبيلة بالقول: "إن أولئك المهاجرين الجدد بدأوا بتنظيم شؤون مجتمعهم الجديد، وكان أول ما قاموا به اختيار قائد من بينهم ليكون حاكماً للمجتمع، ليتحمل أعباء الحكم ويقوم بالإنتاج، على أن يتم تمويل المؤسسة الحاكمة من حصيلة هذا الإنتاج"⁽⁴⁵⁾.

كما أن عدم وجود قوة مستقلة وقوية لدى أي طرف من الأطراف قد يكون حمى الكويت أيضاً من صراع مبكر على الحكم، خاصة أن تعادل قوى هذه القبائل الاقتصادية والتجارية سمح - نوعاً ما - بعملية اختيار حر، لعدم وجود طرف ذات قوة أو ثقل يستطيع فرض نفسه على الآخرين، بجانب حرص

الجميع على أن تكون الأوضاع التجارية والاقتصادية مستقرة بتحديد لها منذ البداية، وهذا بدوره أتاح توافقية أكثر مرونة بين القبائل الثلاث، وسمح - فيما بعد - بإدارة بسيطة استطاعت حماية استقلالها وسيادتها على الرغم من وجود كثير من الصراعات والتشابكات المختلفة على المستويين الداخلي والخارجي .

ولقد تناولت مضايوي الرشيد أثر التحالفات القبلية والعصبية⁽⁴⁶⁾ وعلاقتهما بنشوء الدولة، وأرجعت القبلية أساساً لنشأة الدولة وتطورها، ودور الحروب في حسم السيطرة - بدرجة كبيرة - لعصبية قبلية على أخرى، كما أن فدراليات القبائل - كما تسميها - مثلت في الفترات الأولى من حياة الدول نظام حكم بسيطاً يعتمد على القبلية، وكان هو النواة المستقبلية لتكوين الدول والإمارات المختلفة⁽⁴⁷⁾.

ومن خلال عرض هذا الطرح يمكن أن نستشف أن النموذج الكويتي اختلف على الرغم من وجود العصبية القبلية وتشكيلها عند اختيار "صباح الأول" حاكماً، وأن الاختيار القبلي القائم على الشورى هو ما جعل الجميع يأثفون على اختيار النظام الحاكم في الكويت؛ فالاتفاق المتبادل بين تلك الأطراف المتحالفة من الأسر الثلاث يمكن أن يطلق عليه اتفاق "مدني" مثل تجربة لحكم تشاركي من خلال تعهد صباح الأول للآخرين بعدم التفرد والاستبداد بالرأى وإقامة العدل.

وبعد أن بدأ الشيخ صباح الأول ممارسة مهامه الموكولة إليه بدأت الملامح الأولية للإمارة تتضح على الرغم من البدائية البسيطة لنظامه السياسي، فلم يكن هناك شكل مؤسسي بالمعنى المفهوم أو بنية تسجل المؤسسات حكماً قائماً بذاته، فقد كان العرف يحكم الجميع والتقاليد هي أبرز أنواع القوانين الموجودة، كما أن الشيخ صباح الأول وجد صعوبة في توفير الاحتياجات التي يتطلبها وضع المجتمع الجديد، وهنا بدت الحاجة إلى تحالف من نوع جديد، تحالف يضمن استمرار مسيرة هذا المجتمع الوليد.

وكان التجار وملاك السفن هما الفئتين الأكثر قدرة وتأثيراً؛ وذلك بحكم القدرة المالية التي تمتعت بها على الرغم من بساطتها⁽⁴⁸⁾، فأصبحتا الشريكين

الرئيسين في إدارة شؤون الحكم، وأحد أهم الروافد المالية للحاكم ومساعدته على ضبط نمط الحياة التقليدي، وبدا أن هاتين الفئتين (التجار وملاك السفن) ينحوان تجاه المزيد من المشاركة السياسية وخلق التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت أكثر وعياً بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بتقاسم المشاركة مع السلطة السياسية.

من هنا نشأ ما يسمى بتحالف "التجار مع الحكام"؛ فالطرفان كل منهما يدرك حاجته للآخر، ففئة التجار تحتاج إلى الحماية وإضفاء الشرعية على معاملاتها، والحفاظ على موقعها ونفوذها القوي، أما الحكام فتمثل التجارة لهم ركيزة في طريق ترسيخ نظام الحكم، ومورداً مالياً مميزاً لا يمكن تجاهله، وضمن الولاء من قبل التجار ضرورة؛ لأن أي اختلال في المنظومة الاقتصادية في الإمارة قد يؤدي إلى حالة من الارتباك في تسيير شؤونها، ووقف العديد من المصالح فيها، خاصة في ظل الموارد المالية المتدنية. ولقد كان من الطبيعي في هذا الوقت أن تحاول هذه الفئة أن تؤمن لنفسها وضعاً اجتماعياً ومالياً مستقراً تعمل من خلاله، يوفر لها سبل الاستقرار والأمن والعيش والمشاركة في شؤون المجتمع⁽⁴⁹⁾ وذلك بالقرب أكثر من دائرة صنع القرار.

وهذا ما يحمل على القول إن طبيعة هذا التحالف جاء بعد أن شعر مواطنو البلد، وعلى رأسهم الفئة التجارية، أن ذلك النظام الذي سيقوم على رأسه حاكم صالح، يستوجب التأييد والانقياد والطاعة له، كما أن طبيعة هذا الاتفاق ترجع إلى أنها بالأساس جاءت متوائمة مع مبدأ أن السلطة تعود إلى ثلاثة عوامل "الطبيعة، التنظيم، الشرع"، وهو ما تحقق بجوانبه الثلاثة؛ فالطبيعة الموجودة آنذاك من عدم التنظيم وقلة الاستقرار وافتقاد نموذج تنموي، حتمت على أبناء الكويت أن يكون هناك نظام مستقر سياسياً ومنظم تحميه السلطة الشرعية لكي يسير أمور المواطنين، متوافق مع الطبيعة القبلية والعصبية وأخذ بمبدأ الشورى، وهو ما يمثل تآلفاً شرعياً لنظام حكم قبلي قائم على الاختيار والرضا، كما كان هناك شبه اتفاق تام بين الجميع (الحكام، التجار، وبقية المواطنين) على أن التجارة تمثل للكويت المركز الرئيسي الذي يجب الحفاظ عليه وتنميته.

فكرة المجتمع بين الأسرة الحاكمة والتجار

فترات التحول التي تمر بها المجتمعات من سلطة القبيلة إلى سلطة الدولة تواجهها صعوبات كبيرة، ولقد ظل كثير من الكتاب والباحثين التاريخيين - خاصة الغربيين - يتناولون القبيلة من منطلق أنها "الاشترك في النسب"، في حين أشار البعض الآخر إلى أن مفهوم القبيلة ينطلق من أنها "مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة بحسب تراتبية تنظيمية مبنية على التحالف، تمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرس في أعماق وجدان الجماعة" (50).

ولاشك أن غياب الدولة الحديثة ومقوماتها يؤدي بالحثم إلى غياب المؤسسات وإحلال الشرعية القبلية والعصبية محلها، وبذلك تنحصر شرعية السلطة بيد الشيخ صاحب النفوذ الاجتماعي والسياسي (51).

فعند النظر إلى الفاصل التاريخي المهم في مسيرة الكويت نجد أن التحالف بين آل الصباح وآل خليفة والجلاهمة لم يدم طويلاً، فبعد أن توفي صباح الأول وتولى أصغر أبنائه الشيخ عبد الله (1762 - 1814م) (52) الحكم ظهرت بوادر خلافات ألفت بظلالها على الإمارة؛ فقد توفي شيخ قبيلة آل خليفة وزعيمها وهو المسؤول عن النشاط المالي والتجاري وتولى خلفاً له ابنه زعامة قبيلته، الذي لم يكن ميالاً لبقاء الوضع السابق، وطلب الرحيل ومغادرة الكويت مع قبيلته متوجهاً إلى الزبارة في قطر، وذلك في عام 1766 واستطاعوا السيطرة عليها، ومن ثم على البحرين وجعلوا أنفسهم حكاماً لها.

وبالنسبة للجلاهمة فقد تم إجلاؤهم بعد ذلك، على أن الكثير من المصادر التاريخية لم تذكر الأسباب الحقيقية لهذا الحدث على الرغم من أهميته، وجاءت مجملها في أنهم بعد رحيل آل خليفة تم إجلاؤهم، وبهذا انشق حلف العتوب ليقى آل الصباح في الكويت وينزح آل خليفة إلى الزبارة شمال قطر ليهاجموا البحرين مع بعض القبائل الأخرى المتحالفة معهم كآل مسلم وآل بن علي بجانب حلفائهم القدامى وهم الجلاهمة (53).

وعلى كل، فقد يجانب هذا قدرًا من فكر ابن خلدون القائل بأن العصبية في المجتمع البدوي الذي يتألف من قبائل لا يمكن أن تتطور إلى عصبية جامعة إلا إذا كانت هناك عوامل أخرى تتدخل لترتقي بها وتصرها في بوتقة الدولة⁽⁵⁴⁾.

وإذا عدنا إلى وضع التجار نجد أنهم لم يكونوا يشكلون قوة مستقلة أو قائمة بذاتها تستطيع أن تنافس أو توازي الشرعية القائمة والمختارة من قبل بقية العصبية القبلية، بل كانوا في الغالب يمثلون الشريحة المجتمعية الصغيرة والمؤثرة على القدرة الاقتصادية للإمارة بشكل أساسي، كما أن العامل الديموغرافي - كالذكاء وحسن التقدير الذي اشتهر به تجار الكويت، بجانب العامل الجغرافي الذي وفره لهم موقع الكويت منذ القدم - جعلهم يبرزون على نحو جيد دون قسر أو تعطيل لخبراتهم المكتسبة من قبل، فحفظوا بذلك لأنفسهم وللحاكم وضعاً متوازناً ومستقراً خاصة أنهم يمثلون المورد والرافد الاقتصادي الأول الذي يحافظ على استقرار وضع الإمارة التجاري، فكان الرحيل من جانب آل خليفة والجلاهمة، وعلى الرغم من أثره الكبير على الأوضاع الاقتصادية فإنه في حقيقة الأمر أعطى للحاكم حرية أكبر في إدارة شؤون الحكم وفي الوقت نفسه جعله أكثر حاجة إلى التجار⁽⁵⁵⁾.

السلطة والثروة

دراسة حالة الكويت كمجتمع مدني متآلف وتطورها لا يمكن أن تكون بمعزل عن مفهوم (القبلية والعصبية) كأحد الأطراف، وكذلك (السلطة والثروة) كطرف ثان، فكلاهما يرتبط بدرجة أو بأخرى بالوضع السياسي، المرتبط - بدوره - بالمجتمع والوضع الاقتصادي، فقد بدا المجتمع الكويتي الصغير من بعد تولي عبد الله بن صباح الحكم أكثر استقراراً، فارضاً على الجميع نموذجاً مختلفاً عما كان سائداً في الماضي القريب خاصة من ناحية منظور التطور الاقتصادي، وما دام التجار هم أفدر فئة على تحريك الوضعين التجاري والسياسي، فقد كان حرصهم على دعم الحاكم جزءاً أصيلاً من قدرتهم على

الاستمرار وحماية المصالح الخاصة بهم، وهو ما يتفق مع عامل القدرة المالية التي تمتعوا بها وكانت عاملاً حاسماً بالنسبة للمجتمع واستقرار أوضاعه⁽⁵⁶⁾، فلقد كانت فئة التجار الداعم الرئيسي للسلطة ومؤسساتها السياسية والتقليدية البسيطة، وكانت آلية عمل التجار تصب في اتجاه المحافظة على تلك العلاقة وتقويتها، وقد عرف تجاوب الشيخ عبد الله بن صباح معهم أنه " لا بيت في أمر إلا بعد مشاورة جماعته ولا يخالفهم فيما يرونه صواباً"، وقد تراجع أحياناً عن بعض القرارات بناء على استشارة أصحاب الرأي من أهل الكويت⁽⁵⁷⁾.

هناك أيضاً الحادثة المشهورة التي تكشف عن تأصيل مبدأ التعاون والشاركة، حيث ألغى ثالث حكام الكويت جابر بن عبد الله (1813- 1859) الملقب بجابر العيش لشدة كرمه ضريبة فرضها ابنه الشيخ صباح على أحد أصحاب المحال بعد أن استغرب فرضها من قبل ابنه، وقال له: "إن لأهل الكويت حقوقاً عظيمة ولو كانت تحت يدي ثروة طائلة لقيمت بحاجات الفقراء والمحتاجين منهم إلى أن يموتوا"، كما رفض التجار قيام الشيخ صباح بن جابر⁽⁵⁸⁾ (1859 - 1866) رابع حكام الكويت فرض رسوم جمركية على البضائع الواردة من خارج الكويت، وقالوا: لا نقبل أن تجعل على أموالنا ما لم يجعله أبوك ولا جدك من قبلك⁽⁵⁹⁾، في حادثة تعطينا تصوراً عن قوة التجار من ناحية وعن مدى قدرتهم، مدللة أيضاً على التجاوب الكبير من قبل الحاكم والأخذ برأي الجماعة، ومراعاته وضع التجار والتجارة بالكويت⁽⁶⁰⁾، ولا شك في أن المؤسسات المدنية في البداية كانت بسيطة للغاية، وتكاد تكون معدومة في العديد من المجالات حتى أنه يذكر أن أول إحصاء تقديري للسكان في الكويت لم يتم إلا في عام 1765⁽⁶¹⁾.

التجار في عهد الشيخ مبارك (1896- 1915) م

إن تحديد طبيعة الأوضاع المجتمعية، لاشك تساعد على فهم الملامح الاقتصادية السائدة في مجتمع من المجتمعات، ولقد كان لخصوصية التطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع الكويت في البدايات الأولى أثر كبير في ترسيخ

مفهوم الحكم المشترك القائم على الشورى، بعد أن ظل تصنيف الأسرة الحاكمة في الكثير من الأوقات وطبقاً لنظام التصنيف القبلي ضمن طائفة التجار حتى إن خلدون النقيب يشملهم بالقول: "في بداية التحول الاجتماعي بالكويت كان هناك أربع طبقات رئيسية تمثل الطبقات الاجتماعية" عد منها طبقة التجار ومن ضمنهم الأسرة الحاكمة⁽⁶²⁾.

فبعد أن شكل التجار قوة اقتصادية وسياسية كبيرة، وسعيًا وراء إيجاد نوع من التوازن في الإمارة أصبح هناك ما يمكن تسميته بالممارسة السياسية المدعومة تجارياً، وفي المقابل لا يمكن أن تزدهر تجارة من دون حماية تذود عنها وترعى مصالحها⁽⁶³⁾، وقد كان نقصان المال يعني بالضرورة للحاكم اضطرابه لاتخاذ إجراءات غير مستساغة.

و لا ننكر أنه بالنظر تاريخياً إلى العلاقة بين من يتولى السلطة ومن يحاول التدخل فيها أو بلوغها نجدها علاقة تتسم في بعض أوقاتها بالصراع، غير أن الشرعية السياسية للحكم لا يشخصها التأيد أو المخالفة للرأي، وهو ما حدث عند تولي الشيخ مبارك الكبير (1896 - 1915)م حكم الكويت.

والغريب أن الشيخ مبارك لم يشعر عند توليه الإمارة بأي معارضة قوية من التجار باستثناء محاولات يوسف الإبراهيم⁽⁶⁴⁾ للإطاحة به، بجانب معارضة بسيطة من بعض الوجهاء، وعلى الرغم من أنه مارس سلطة مطلقة في المجال السياسي فإنه حاول ترك الحرية للسكان في قطاع التجارة⁽⁶⁵⁾، متدخلاً بما تقتضيه المصالح؛ فكان في كثير من الأحيان يراقب الأسواق ويعاقب الخارجين أو من يحاول الخروج على النظم المتبعة، كما كان يتدخل لضمان بعض التجار⁽⁶⁶⁾، حتى إن الوثائق البريطانية ذاتها تكشف لنا عن أن الشيخ مبارك كان في كثير من الأحيان يصاب بالضيق عندما تصله أخبار خسارة التجار الكويتيين بالخارج أو كساد تجارتهم، وأنه لم يكن يتدخل في أمور التجارة بالقدر الذي قد يؤثر على النشاط التجاري⁽⁶⁷⁾، بل إنه سجل اعتراضه على السلطات البريطانية ذاتها حينما كانت تتعرض للتجارة والتجار⁽⁶⁸⁾، كما شجع الشيخ مبارك تصنيع السفن الكبيرة وإحاطها بالسفن التجارية التي تمتلكها الكويت، وذلك لإدراكه الحاجة إلى تلك

السفن لنقل كميات أكبر من البضائع بين البلدان، كما كان في كثير من الأحيان يتوسط لحل المشكلات والخلافات التي تنشأ بين التجار بعضهم وبعض⁽⁶⁹⁾.

غير أن ما مثل نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات المتجذرة بين الطرفين هو انفراده شبه الكامل بالقرار السياسي بعد فترة صغيرة من توليه الحكم، ومن ثم لجأ إلى زيادة الضرائب وفرض بعض أشكالها على التجارات المختلفة التي تعارضت في الوقت ذاته مع مصالح التجار، ورأت الفئة التجارية أن وضعها التجاري والاقتصادي قد يتأثر من جراء هذه الخطوات غير المسبوقة في تاريخ الإمارة⁽⁷⁰⁾.

ونتيجة للأحداث والمشاكل الموجودة بالمنطقة دخلت الكويت في عدد من الحروب مثل (الصريف 1901م وهديّة 1910م) مما ارهق التجار وتعرضت التجارة لبعض المخاطر جراء هذه الحروب.

ومن ثم ازداد حجم المعارضة، ولعل أبرز الأحداث للرد على تجاهله لهذا المبدأ وتكريسه التجارة والتجار للخطر كان هجرة التجار الثلاثة⁽⁷¹⁾ هلال فجحان المطيري وشملان بن علي وإبراهيم بن مضاف إلى البحرين وجنة⁽⁷²⁾، ولقد أدرك الشيخ مبارك الرسالة لذلك أرسل ابنه الشيخ سالم في طلب إرضائهم وبالفعل عاد منهم اثنان⁽⁷³⁾، إلا أن هلال فجحان الذي يعتبر أكبر تجار اللؤلؤ في المنطقة رفض العودة حتى توجه الشيخ مبارك نفسه وسافر إلى البحرين واسترضاه للرجوع إلى الكويت⁽⁷⁴⁾.

على أنه يجب الأخذ في الاعتبار كم التشابكات والصدامات والتحويلات السياسية بالمنطقة التي اضطر مبارك الكبير إلى التعامل معها وإدارتها، فكان لزاماً أن يتخذ خطوات أكثر جرأة وخطورة، خاصة أن الموقف الدولي في الخليج كان غير مستقر ولا سيما الصراع بين القوى الاستعمارية الكبرى لوضع قدم لها بالكويت كألمانيا بدخولها في مشاريع السكك الحديدية، وروسيا التي حاولت خلق مصالح تجارية بجانب التهديدات العثمانية⁽⁷⁵⁾ المستمرة، وقد يكون تصاعد الأحداث وتفاعلها في الكثير من الأحيان ضد الشيخ مبارك فرض عليه اتخاذ تلك الإجراءات والخطوات التي لا تلائم طبيعة المجتمع الكويتي الذي كان -

على بساطته - يسعى إلى ترسيخ مفهوم الهوية التجارية والاقتصادية للإمارة، لذا فقد مثلت مبادرته السفر إلى البحرين لاسترضاء أحد التجار دليلاً على أن التجارة والتجار ركيزة أساسية من ركائز دعم الحكم واستقراره.

صراع النفوذ والسلطة

أشار بعض من المؤرخين إلى أن يوسف الإبراهيم كان صاحب نفوذ كبير على حاكم الكويت، وهو في الأساس تاجر متمرس في التجارة، ذو حنكة ودهاء⁽⁷⁶⁾، وكانت له الكلمة المسموعة في فترة من الفترات في شؤون الإمارة، وقد زاد ثراؤه إلى حد كبير واستطاع أن يمتلك نفوذاً ومكانة عالية عند أهل الكويت⁽⁷⁷⁾ وهو من أبرز خصوم الشيخ مبارك، الذي عانى كثيراً منه في خطوة مثلت الصراع الدامي على السلطة، فبعد أن تولى مبارك الكبير زمام السلطة بالكويت، استطاع يوسف الإبراهيم النجاة⁽⁷⁸⁾ من قبضة مبارك بفضل عدم وجوده بالكويت حينذاك⁽⁷⁹⁾، حتى أشار البعض إلى أن الشيخ مبارك اعتبر يوسف الإبراهيم مسؤولاً عن قيامه بذلك الإجراء لتولي الحكم وبدرجة كبيرة بسبب تدخله المباشر في شؤون الحكم، فقام بمصادرة جميع ممتلكاته التي استطاع أن يضع يده عليها، في الوقت الذي لجأ فيه يوسف الإبراهيم إلى بيته في الدورة⁽⁸⁰⁾.

هذا، وقد انعكست المواجهات بين الطرفين على الكويت وصراعاتها الخارجية، فلقد ملك يوسف الإبراهيم قوة مالية وتجارية كبيرة، استطاع تسخيرها في إحداث نوع من عدم الاستقرار للشيخ مبارك، حتى إنه استطاع عقد محادثات ضد الإمارة نفسها بتحالفه مع أمير قطر الشيخ قاسم بن ثاني، الذي قابله في حضور الشيخ خالد بن الشيخ محمد الصباح في 1897م؛ وذلك للاستئجار به لسابق علم يوسف الإبراهيم ما بين أمير قطر و الشيخ مبارك من العداء⁽⁸¹⁾، وفي الوقت ذاته أرسل إلى الأمير محمد بن رشيد حاكم حائل⁽⁸²⁾ يغريه بغزو الكويت من البر عندما يقوم الشيخ قاسم بغزوها من البحر، خاصة أن ابن رشيد كان مؤثراً بدرجة كبيرة في التضييق على التجارة عبر الأراضي الداخلية

مع الكويت، فظهر الغلاء، وتم قطع طريق القوافل، وكان كل هذا بدعم من يوسف الإبراهيم، بجانب الدعم التركي لسابق خلافاتها مع الكويت، ولم يتوقف يوسف الإبراهيم عن إثارة القلاقل للشيخ مبارك، فقد تأمر مع بعض الرجال من أهل العراق يقال لهم أبناء حميدي لاغتيال الشيخ مبارك، غير أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح أيضاً، بجانب مضايقاته ومحاولاته الأخرى المتكررة⁽⁸³⁾، مستفيداً من الإمكانيات المادية الكبيرة له، وما يمكن أن تجره من عواقب إذا ما تم تسخيرها ضد الإمارة التي تعتمد في الأساس على التجارة.

على أن الشيخ مبارك في كثير من الأحيان حاول الاستفادة من التجار والأعيان أيضاً في التخفيف من هذا العداء، وحاول من خلالهم دعوة يوسف الإبراهيم إلى الكف عن مناصبته العداء ومهاجمة الكويت، وإثارة الفتن والقلاقل، فلقد فطن الشيخ مبارك إلى أن تلك الفئة من كبار التجار ومن أعيان الكويت هم القادرون على إيصال رسالته إلى يوسف الإبراهيم، وهو ما يثبت أن الطائفة التجارية - على الرغم من قوة الشيخ مبارك - استطاعت أن تؤدي دوراً في تحريك الأحداث السياسية وصنعها.

لذا فقد شكل التصادم بين الشيخ مبارك ويوسف الإبراهيم أحد الضروب المهمة في فهم علاقة التجار بالسلطة وكونهم مثلوا مركز قوة، وحتى يوسف الإبراهيم - على الرغم من أنه في الأساس تاجر - شكل تهديداً حقيقياً للسلطة الشرعية، ومثل تهديداً لكيان الإمارة ووضعها الدولي على ساحة المنطقة.

واستطاع يوسف الإبراهيم أيضاً أن يحرك بعض القوى الداخلية والخارجية لمصلحته الخاصة، وهذا كان دليلاً لا يمكن تجاهله في إثبات أن القوى التجارية أو فئة التجار في الإمارة كانت قادرة على تحريك الأحداث، وإن النظر إلى علاقة الشد والجذب التي قامت بين الشيخ مبارك الكبير ويوسف الإبراهيم يمكن توصيفها على أنها كانت أساساً لصراع (السلطة والنفوذ)، على الرغم من أن الشيخ مبارك الكبير امتلك الشرعية السياسية والسلطة وبكل القوة.

الجمارك والتجار

سيادة الدولة تقتضي أن يمارس الحاكم سلطته فيها على الجميع، بما يتأتى معه المصلحة العامة للمجتمع بكل أفراد ومكوناته، وقبل عام 1921م لم يكن هناك سوى دائرة الجمرک البحري⁽⁸⁴⁾ كإدارة حكومية تأسست في عام 1899م، ومن ثم أنشئ الجمرک البري في عام 1914م⁽⁸⁵⁾، وتعد الدوائر الجمركية بمنزلة السلطة الحكومية التي تشرف على أغلب منافذ الدولة البرية والبحرية⁽⁸⁶⁾، وعلى الرغم من أن تأسيس النظام الجمركي في الكويت يرجع في الأساس إلى عهد الشيخ مبارك، فإن الواقع يقول: إن هناك ضرائب كانت تفرض على التجارة والتجار منذ القديم⁽⁸⁷⁾ غير أنها لم تكن بنظام محدد ومقنن مثل ما كانت عليه منذ عام 1899م، فقد عرفت باسم جمارك الشيخ، التي كان الشيخ مبارك حريصاً على إدارتها إدارة جيدة، وشرع في تحصيل نسبة مقدارها 5٪ على جميع الواردات القادمة إلى ميناء الكويت، وهي نسبة كانت تعتبر عالية بالمقارنة بما كان يتم تحصيله من قبل⁽⁸⁸⁾؛ مما جعل بعض التجار الكويتيين يشعرون بأن الشيخ مبارك غالى كثيراً في فرض تلك الضرائب عليهم، أو أنه ليس من حق الشيخ أن يعلو بسقف الضريبة لهذا الحد، وقد أشار (لوريمر) إلى أن حكام الكويت منذ عام 1790 لم يفرضوا إلا نسبة ضئيلة من الضرائب قدرت بنحو 1٪ على قيمة البضائع التي تمر بأراضيها⁽⁸⁹⁾ إلا أن تلك النسبة قد ارتفعت في عام 1831م لتصل إلى نحو 2٪، وهي نسب ضئيلة في ذلك الوقت لو تم مقارنتها بغيرها في أماكن أخرى على الخليج؛ مما جعل الكويت تعتبر أفضل مكان لعبور التجارة والتجار لتوافر تلك الضرائب البسيطة والمعاملة السهلة بجانب الأمان المتوافر في موانئها وأراضيها⁽⁹⁰⁾.

موقع التجار وأثرهم على السلطة (1915 - 1921م)

استقرار النظام السياسي في كثير من الأحيان يمكن أن يواجه بعض الأخطار في حالة إذا ما تم التفرد بالحكم لمدة طويلة؛ بمعنى أن وجود المؤسسات بالدولة ضمان لاستمرار الحكم بها، ووجود المؤسسات والمجالس المختلفة لاستمرار مسيرة التنمية والتطوير والبناء.

وإجمالاً يمكن القول إن الشيخ جابر المبارك (1915 - 1917م) والشيخ سالم المبارك (1917 - 1921م)، حاولوا أيضاً التفرد بالحكم والسلطة، وهذا ما أدى إلى إشاعة عدم الرضا خاصة بعد حروب لم تؤد الغرض منها، قادها الشيخ سالم بن مبارك مثل (حمض) و(الجهراء)، حيث نظر إلى تجاهل بعض الآراء المعارضة، وعدم الأخذ بمبدأ المشاركة على أنها من أسباب تلك الحروب⁽⁹¹⁾.

فبعد أن توفي الشيخ مبارك تولى الحكم الشيخ جابر الذي سار على نهج والده⁽⁹²⁾، على أن قصر الفترة التي تولى فيها الشيخ جابر تظهر كيف سارت العلاقة بين التجار وآل الصباح، خاصة بعد نجاح مبارك الكبير في تأسيس أطر واضحة للدولة على المستويين الداخلي والخارجي، مما أتاح للشيخ جابر أن يكون في ظل صورة متضخمة المعالم للإمارة، وجعله يعمل على الاستمرار في مشروع نجاح الدولة وترسيخ وجودها على الساحة الخارجية.

ولقد كان من المفترض أن يكون التغير في واقع المجتمع الكويتي على درجة أكبر من التسارع والحدثة، وأن يعمل الشيخ جابر على الاستفادة من الأوضاع الموجودة بعد أن ازدهرت الكويت ازدهاراً كبيراً بسبب زيادة روافد التجارة مع الشام خاصة تجارة التهريب التي غضت بريطانيا الطرف عنها لأسباب قد يكون منها إعلان الكويت رسمياً الوقوف إلى جانب بريطانيا والحلفاء في الحرب مع الدولة العثمانية⁽⁹³⁾، وإذا كانت اتفاقية الحماية (1899م) قد جنبت الإمارة صراعات خارجية خطيرة، وأسهمت كثيراً في تدعيم موقف الكويت الاستقلالي في المنطقة، فقد كان من المهم أن يستفيد الشيخ جابر من الوضع الاجتماعي والاقتصادي⁽⁹⁴⁾، معيداً علاقة التوازن بين التجار التي كانت قد اختلت وجمدت خلال الفترة السابقة من حكم والده الشيخ مبارك بدرجة كبيرة، إلا أن التجاهل في كثير من الأوقات لمبدأ الشورى والحكم المشترك غلب أيضاً على فترة حكم الشيخ جابر.

و بعد أن تولى الشيخ سالم المبارك الحكم (1917-1921) م، حرص على وجود طبقة التجار واعتبارهم قوة فاعلة في المجتمع الكويتي⁽⁹⁵⁾، ولم يشأ أن يحرمهم من موارد رزقهم أو يضييق عليهم⁽⁹⁶⁾، على الرغم من إصداره بعض

القرارات التي كانت تتعارض مع مصالحهم، فقد كان الشيخ سالم متصفاً بقوة الشكيمة والتمسك بتعاليم الدين، وهذا ما جعل الإنجليز يخشون أن تميل الكويت علناً لجانب الدولة العثمانية في حربها معها.

كما أن الراصد التاريخي لفترة الشيخين جابر وسالم، على الرغم من قصرها (نحو ست سنوات)، يرى أن الأحداث العالمية فرضت نفسها. وبقوة على الأوضاع الداخلية، خاصة أن الحرب العالمية الأولى كانت تلقي بظلالها القاتمة على مجمل الأوضاع في المنطقة وبشدة في الأمور الاقتصادية⁽⁹⁷⁾.

فقد أثرت تجارة الكويت بالمنطقة بشكل كبير بعد أن توالى تدفق القوافل المحملة بالبضائع إلى سوريا، وهو ما جعل الإنجليز يحذرون الشيخ "سالم" ويلمحون إلى أنهم لن ينفذوا وعودهم بالمحافظة على سلامة الكويت إذا تعرضت للخطر.

وعندما دعم الشيخ سالم التجار الكويتيين على غير رغبة البريطانيين قام الوكيل البريطاني في يناير 1918م بتقديم عرض للشيخ يعزز الوجود البريطاني على أراضي الكويت، وذلك بإقامة بعض نقاط المراقبة للحد من الأنشطة التجارية غير الشرعية من تهريب البضائع، التي اعتبرتها بريطانيا آنذاك أنشطة غير مشروعة⁽⁹⁸⁾ يقوم بها تجار الكويت على غير رغبة بريطانيا⁽⁹⁹⁾، فما كان من الشيخ سالم إلا أن رفض هذا المقترح البريطاني معللاً ذلك بأنه جاء نتيجة لمباحثاته ومشاوراته مع التجار الكويتيين بعد أن هددوا بالهجرة إذا ما أقدم الشيخ على تلك الخطوة ووافق عليها⁽¹⁰⁰⁾، وأبلغ الوكيل السياسي البريطاني أنه لا يستطيع الإقدام على أمر دون الرجوع إلى استشارة شعبه، ولا يمكن أن يبت في أمر أو يقدم على تجديدات دون التشاور مع الأعيان والتجار⁽¹⁰¹⁾، وهذا يدل على أن الشيخ "سالم" أدرك أن قوة التجار ودعمهم للحياة الاقتصادية والتجارية للإمارة لا يمكن تجاهلها، خاصة أن دخل الإمارة كان يعتمد كلياً على أنشطتهم بجانب الضرائب حتى ذلك الوقت.

وفي عام 1918م واجه الشيخ سالم مشكلة عدم ثقة من ناحية الجانب الإنجليزي بعد أن استمر تدفق قوافل التجارة من أرضه ومورست بعض أنشطة

التهريب للبضائع بجانب ملاحظة الجانب البريطاني سياسة منحازة من الكويت تجاه الدولة العثمانية في حربها مع بريطانيا، فما كان منها إلا أن هددته بأنه ما لم يتوقف عن حمايته ودعمه للتجار والتجارة غير المشروعة فإنه سوف يعاقب بإرساله إلى الهند⁽¹⁰²⁾، ولفتت نظر الشيخ سالم إلى خطورة معارضته سياسة بريطانيا في الخليج العربي، وهذا ما دعا الشيخ "سالم" إلى الميل لعدم التصادم مع بريطانيا وأظهر لها الصداقة والتعاون المطلوبين، وهو ما لم يكن في صالح الوضع الاقتصادي الكويتي آنذاك، خاصة خلال فترة الحرب العالمية الأولى من عام 1914-1918م؛ فقد أصيب العديد من التجار الكويتيين بضائقة مالية وخسائر⁽¹⁰³⁾، وقل وانعدم دخل الجمارك الكويتية، ولقد استطاع الشيخ سالم أن يلعب على وتر علاقة آل الصباح بالتجار ويجعلها ورقة ضغط على الجانب البريطاني، كما أن دور التجار كان بارزاً في حث الشيخ سالم أن يتفاوض مع الإدارة البريطانية لكي تعوضهم عن الخسائر الكبيرة من جراء الحصار الاقتصادي المفروض، فما كان من الشيخ سالم إلا المطالبة بتعويض التجار واضطرت الحكومة البريطانية بالفعل للقبول بالتعويضات.

وقد بلغت تلك التعويضات التي دفعتها السلطات البريطانية للتجار بالكويت نحو (أربعمائة وسبعة وثمانين ألف روبية)، كما أنها في الوقت ذاته تنازلت للشيخ سالم عن بعض الديون وأهدته وشاح نجمة الهند⁽¹⁰⁴⁾

وعندما نتوقف أمام تلك الفترة التي عاصرت كلاً من الشيخ مبارك الكبير والشيخ جابر والشيخ سالم نجد أنه - على الرغم محاولتهم التفرد بالسلطة وخاصة السياسية وتحولهم من جوهر المشاركة والشورى إلى الفردية في اتخاذ القرارات - ظلت القوى التجارية مؤثرة وفاعلة في التحولات الاقتصادية والسياسية، ولم تستطع أن تنفصل كليةً أو أن تشكل قوة مستقلة، بل على العكس سارت العلاقة بين الطرفين بين التجاذب والتشابك في المصالح، لا يمكننا أيضاً تجاهل أن التجار كانوا هم أقدر فئة على نشر الوعي الثقافي بين السكان بعدما تعاملوا مع أشكال وأنماط مختلفة من حواضر الدول التي كانوا على علاقة تجارية بها، وأسهموا في ذلك بدعم بعض الأنشطة الثقافية كالكتاتيب وافتتاح المدارس.

التجار والسلطة (1921-1938م) ومحاولات العودة للمشاركة⁽¹⁰⁵⁾

العصية رابطة طبيعية تكون بين أفراد القبيلة أو الجماعة تجعلهم في مصير واحد مشترك، وتعمل على حفظ المصالح المتبادلة بين الجميع⁽¹⁰⁶⁾، وهذا هو الجانب السياسي للعصية، فلا شك أن القبيلة كانت تلعب دوراً مهماً وحاسماً في قضايا المجتمع الكويتي التقليدي قبل مرحلة ظهور النفط، فبعد أن توفي الشيخ سالم المبارك انتقل الحكم إلى الشيخ أحمد الجابر (1921 - 1950م)، الذي شهد عهده بعضاً من التحديث المنظم للإدارات المختلفة للدولة وإنشاء العديد من المجالس المحلية المتخصصة، وقد كان الثقل البارز فيها لطائفة التجار، متحملين الأعباء المالية الكبيرة، خاصة أنه كان هناك حس متنام من جانب تجار البلد ووجهائه بضرورة المشاركة في الحياة السياسية، فاجتمعوا بمنزل (ناصر البدر) - أحد كبار تجار الكويت - للتباحث في أمور البلاد وكيفية العودة إلى نظام الحكم المشترك السابق لعهد مبارك الكبير، وقد ضم الاجتماع آنذاك محمد بن عبد المحسن بن شملان، مبارك بن محمد بورسلي، جاسم بن محمد بن أحمد سالم بن علي بوقماز، وغيرهم، ورفعوا عريضة إلى الأسرة الحاكمة، أبرز ما فيها: إصلاح بيت آل الصباح لكي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم؛ بحيث ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف⁽¹⁰⁷⁾، وقد قدمت العريضة متضمنة أيضاً المطالبة بالعودة إلى الحكم المشترك وإنشاء مجلس شورى.

وبالفعل وافق الشيخ أحمد الجابر على إنشاء مجلس شورى معين وليس منتخباً من طبقة التجار والوجهاء المعروفين.

وفي الحقيقة، فإن هذا الاجتماع الذي تم، كان حدثاً بارزاً في مسار التاريخ الكويتي؛ إذ أدرك المجتمع أن محاولات التفرد بالحكم غير مستساغة، خاصة أن الكويت في تلك الفترة يتهددها مخاطر كثيرة من أهمها توتر العلاقات بينها وبين السعودية بشكل كبير، بسبب ما عرف بمشكلة المسابلة والحدود، وكانت هناك أيضاً مشكلات حدودية مع العراق، فكان لزاماً على الجميع أن يلتفوا حول قيادة ونظام حكم يدين له الجميع بالولاء، كما أن عدم وجود

عصبيات دينية أو قبلية قادرة على تشكيل بديل داخل نسق المجتمع أعطى مرونة للجميع بالتحرك على هذه الخلفية، دون مسوغات قد تفسر على أنها مطامع قبلية أو تجذرات عصبية أو أطماع قديمة، وهو ما بدا واضحاً من أن الجميع يقر بشرعية وأهمية وجود استقرار لحكام الكويت داخل الأسرة الحاكمة ذاتها، وهو ما أدركه الشيخ أحمد الجابر وتجاوب معه أيضاً في البداية.

وقد كان للتجار رغبة في أن يكون لهم دور في المشاركة في الحكم، خاصة بعد استشعارهم وتخوفهم من إمكانية سن قوانين قد تؤثر سلباً على حركة التجارة في البلاد، ولكن محاولتهم إنشاء مجلس الشورى هذا في عام 1921م لم يستمر طويلاً، وسرعان ما أهمل بعد أشهر قلائل من تشكيله بعد أن عقد عدة جلسات كان أن تم الاتفاق في إحداها على وثيقة مهمة مع الحاكم، جاء في بنودها أن المشورة يجب أن تكون في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد⁽¹⁰⁸⁾، إلا أن هذا المجلس الوليد الذي تُسم فيه عودة لمبادئ الحكم المشترك شهدت جلساته عدداً من المشاحنات بين أعضائه، كما انقطع بعضهم عن الحضور، وتعطلت الجلسات فكان أن حل تلقائياً بعد أن فشل في الاستمرار.

وعلى الرغم من فشل مشروع مجلس الشورى 1921م، وذلك نتيجة طبيعة تكوينه على أساس التعيين وليس الانتخاب، فإن تلك المرحلة مثلت فاصلاً تاريخياً في مسار العلاقة بين آل الصباح والتجار، وأكدت مبدأ مهماً وحقيقة ثابتة، وهي أن الحكم المشترك أساس قامت عليه الإمارة، وأن تجميد دورهم - وهم إحدى أبرز فئات المجتمع في فترة من الفترات ولأسباب متشابكة ومعقدة - لا يعطي النظام الحاكم الحق في السير على هذا النهج، وأن الغلو في فرض الضرائب والتضييق على أرزاقهم لا يصب في مصلحة المجتمع⁽¹⁰⁹⁾.

كما أن تلمس حقيقة محاولة مجلس شورى 1921م - الذي كان أغلبه من التجار - العودة للحكم المشترك، يبين أن هذه الفئة ظل أفرادها يحاولون الحفاظ على موقعهم داخل التركيبة السياسية بعد أن ضمنوا وجودهم القوي والمؤثر داخل التركيبة الاجتماعية من حيث امتلاكهم القدرة المالية، وأنهم

ماضون في طريقهم التاريخي منذ نشأة الإمارة جنباً إلى جنب مع الأسرة الحاكمة يتفاعلون معها ما بين الإيجاب مرة والسلب مرات أخرى؛ وذلك لأنها الفئة التي تستطيع إحداث التوازن بين الحكام من جهة والمواطنين من جهة أخرى⁽¹¹⁰⁾، من حيث إن أثرها ودور أفرادها يشكل أحد عوامل صنع القرار.

وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت تحيط بالكويت؛ فهناك الحصار الاقتصادي الذي فرض على الإمارة، الذي ألحق الكثير من الضرر بهم وباقتصاد الإمارة ككل بل أثر كثيراً على وضعها التجاري بالمنطقة⁽¹¹¹⁾، فقد كانوا متفقين على أن مفهوم المشاركة والشورى هو الأساس لتحركاتهم وكان عليهم التحرك لتدارك هذا الوضع المهدد لهم بالدرجة الأولى ولوضع الإمارة الاقتصادي.

إن النظر إلى مجمل الأوضاع أيضاً في الفترة من 1921م - 1938م يوضح أنها كانت تمتلئ بتحويلات كثيرة؛ فمشكلات الحدود مع العراق ومع السعودية بدأت تظهر في الأفق.

وقد قام عدد من التجار بتأييد ودعم المطالبة بالمجلس التشريعي الأول في عام 1938م؛ فقد طالبوا بالمشاركة في السلطة ومحاولة إصدار دستور وتأسيس مجلس تشريعي منتخب يضطلع بمهام السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد، وكانت الكتلة الوطنية تعد أول تجمع سياسي شهدته الكويت منذ الثلاثينيات، أسسه مجموعة من التجار⁽¹¹²⁾. وعلى الرغم من أن المجلس لم يستمر طويلاً (سنة أشهر يوليو 1938 - ديسمبر 1938)، فإنه عد أول تجمع سياسي حقيقي شهدته الكويت ضم بجانب التجار العديد من الأفراد المستنيرين الراغبين في الإصلاح العصري، وكان على شكل جمعية سرية⁽¹¹³⁾ وهو من بواكير التحركات السياسية التجارية التي حاولت تحريك الركود السياسي بالإمارة مستندة إلى الموروث التاريخي (الحكم المشترك)، وقد حقق مجلس الأمة التشريعي الأول بعض الإنجازات، كأصدار قانون إدارة الحكم الذي لو طبق لربما كان أول دستور حقيقي للكويت في تاريخها الحديث⁽¹¹⁴⁾،

وإلغاء الضرائب وهو المطلوب الرئيسي للتجار آنذاك، وإرسال بعض البعثات الخارجية من الطلاب للخارج.

إلا أن هذا المجلس حل من قبل الشيخ أحمد الجابر، وكان أن صاحب هذا الحل بعض الأحداث الدامية، وهذه النهاية التي آل إليها المجلس حاول تفسيرها مفيد الزيدي، وأرجعها إلى "غياب العلاقة الدستورية بين الشيخ والمجلس، وعدم تحديد طبيعة النظام السياسي، ومسألة توزيع السلطات، فضلاً عن ضعف الوعي الشعبي⁽¹¹⁵⁾"، بيد أن هناك من أرجع هذا الفشل إلى أساس الاختيار الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على الوجاهة والثروة⁽¹¹⁶⁾.

إن علاقة التجار مع آل الصباح منذ النشأة، تدعو للتأمل؛ فعندما حاول الشيخ مبارك الكبير التفرد بالحكم ظهرت بوادر عدم الرضا بين فئة التجار، وظهرت الاعتراضات وأرادوا منه العودة لمبدأ الحكم المشترك، على أنهم عند قيامهم في 1938م بتأسيس المجلس التشريعي الأول حاولوا هم أيضاً تجريد الشيخ أحمد الجابر من الكثير من سلطاته وصلاحياته، مما اعتبر أيضاً حياداً عن مبدأ الحكم المشترك⁽¹¹⁷⁾، بل أدى موقفهم إلى فشل المجلس التشريعي وإلى تركيز أكثر لسلطات الحاكم أحمد الجابر وتحجيم لمبدأ الحكم المشترك⁽¹¹⁸⁾ غير أنه على الرغم من هذا لا يمكن فهم هذا التطور الداخلي، بمعزل عن هذه العلاقة وعن الدور الذي لعبه تحالف النخب التجارية مع آل الصباح.

ومع هذا كله أيضاً فإنه يمكن إرجاع سبب فشل هذا المجلس إلى أنه حاول - بشكل كبير - التدخل في اختصاصات الأسرة الحاكمة بشكل مستفز، وخاصة سلطة الحاكم ومطالبته بأن يكون هناك اتصال مباشر من السلطات البريطانية بهم، وكذا شركة نفط الكويت البريطانية - الأمريكية، كما اعترض المجلس على بعض التسهيلات المقدمة من قبل البريطانيين لبعض الكويتيين والمهاجرين للحصول على الجنسية الإنجليزية الهندية⁽¹¹⁹⁾، مما حدا بالشيخ أحمد الجابر رفض مطالبهم التي كان منها أيضاً إقالة سكرتيريه.

ولاشك أن قلة خبرة المجلس ووجود بعض الأفراد الذين لم يكونوا على قدر من الممارسة والذكاء السياسي لوصل العلاقة بين الطرفين (المجلس

والشيخ)، كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى فشل المجلس في القيام بمهامه أيضاً، علاوة على أمر آخر هو عدم رضا بريطانيا ذاتها عليه، وخوفها من خطواته التي بدت أنها تتجه بالإمارة إلى إصلاحات جذرية⁽¹²⁰⁾.

وعلى الرغم من هذا فقد مثل المجلس التشريعي الأول الذي كان تجسيدا للقوة التجارية ومنتفسا رئيسيا لهم بسيطرتهم الفعلية عليه، أحد أهم التحولات في مسار التطور السياسي لعلاقة التجار والأسرة الحاكمة؛ فقد عمل التجار من خلال هذا المجلس وطالبوا بأهمية أن تتجه الدولة إلى النظم التحديثية والإصلاحية وضرورة أن تقوم الدولة بدورها المعهود إليها في الأخذ بأسس البناء والنهضة؛ فقد بدأ العالم يتجه إلى النمو السريع، وأصبحت هناك دول وكيانات اقتصادية تمثل تجارب حقيقية يمكن الاستفادة منها، ولم ينس التجار أيضاً دورهم المركزي في مرحلة بناء مؤسسات الدولة سواء من خلال دعم بناء المدارس، والارتقاء بمستوى التعليم وغيره من الأنشطة المجتمعية والثقافية؛ فمن المعروف أن التجار بالكويت عملوا على افتتاح بعض المدارس مثل مدرسة المباركية 1911م، ومدرسة الأحمدية 1921م، حتى إن المباركية - وهي من أول المدارس المفتوحة - كانوا هم الأساس فيها بعد أن ظهرت فكرة إنشائها في عام 1910م خلال حفل في ديوان يوسف بن عيسى القناعي، وقد أسهم في التبرع لها كثير من التجار إن لم نقل معظمهم، حتى قدر ما جمع لها بنحو 80 ألف روبية، وكان لقاسم بن محمد آل إبراهيم وابن أخته عبد الرحمن بن عبد العزيز آل إبراهيم النصيب الأوفر من التبرع، وفرض التجار على أنفسهم ضريبة بنسبة 1٪ من الدخل للصرف على المدرسة واستمرارها، وأطلق على تلك الضريبة (ضريبة المعرف)⁽¹²¹⁾. وبعد أن تعثرت في بعض الفترات من تاريخها التعليمي تنادى تجار الكويت وأعيانها بضرورة دعمها وإصلاح المسار التعليمي كله⁽¹²²⁾، وكانت المحاولة الثانية بافتتاح المدرسة الأحمدية، التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الدعم من قبل التجار، كما كان هناك المجلس البلدي 1932م ومجلس المعارف 1936م، وجلب التجار معهم كثيراً من الأجهزة الحديثة التي كانت تمثل عاملاً مساعداً لنشر ثقافة التحديث والحداثة مثل الإذاعة، ويذكر أن السينما - وهي أحد

نماذج الحداثة في المجتمع - كان للتجار دور في إدخالها الكويت في عام 1936م، وخصص جزء من دخلهم لدعم بعض المؤسسات البسيطة في الدولة خاصة أن خزينة الدولة آنذاك كانت فقيرة ولم تعد القيام بالصرف على الخدمات العامة⁽¹²³⁾، لذا فقد كان التجار مقتنعين بأنهم قادرون على المشاركة الحقيقية والفاعلة مع النظام الحاكم، وأنهم بالفعل يستطيعون التغيير في الأوضاع التقليدية والمؤسسية للإمارة تجاه حداثة مجتمعية متطورة في ظل أطوار اقتصادية واجتماعية جديدة، بدأت تفرض واقعها على المجتمعات الخليجية ككل.

إذن قبل اكتشاف النفط بالكويت يمكن القول إن المجتمع تكون من فئات أساسية تتحكم في نظام الدولة وشكلها، أول تلك الفئات هي العائلة الحاكمة، والتجار بمختلف انتماءاتهم القبلية والعصبية، فكانوا أساس الاقتصاد ولب المجتمع الكويتي، وشكلت تجارتهم أساس الدخل للإمارة، فكانوا هم من يقدمون للدولة التمويل اللازم، وهم أول من أنشأ المدارس والصحف، وهم أيضاً أول من أنشأ المكتبات، وشاركوا في دعم الأنشطة الثقافية، كما حاولوا وضع الكويت في مصاف الدول المؤسسية والارتقاء بها لتكوين شبكة من العلاقات الدولية، عبر نقل المعارف واستيرادها من الخارج بما مثله اختلاطهم ببقية الشعوب والدول المختلفة الأخرى، فكل تلك العوامل وغيرها من العوامل الأخرى أدت إلى أن تكون تلك الفئة أو الطبقة نواة التحديث والنهضة بالكويت⁽¹²⁴⁾.

لذا فإن كثيراً من التجارب السياسية الثورية أو الحركات المناهضة لم تكن تستطيع أن ترتقي للتطبيق بداخل المجتمع الكويتي، بسبب أن آل الصباح لم يكونوا مستبدين بالحكم أو منفردين به انفراداً تاماً يجعل بقية الفئات المجتمعية مغيبة عن أحداث هذه الإمارة الصغيرة، كما أن العامل الديموغرافي الذي قامت على أسسه إمارة الكويت وشعور الجميع بأن آل الصباح هم الشرعية الفعلية جعل من محاولات الخروج عليهم أمراً صعباً، بل بدا في كثير من الأحيان مستحيلاً وغريباً على المجتمع.

وفي محاولات ابن خلدون الدائمة للربط بين المال والسلطة، يخلص إلى

أن السلطة ليست نتيجة دائمة للسيطرة الاقتصادية، بل إن السيطرة الاقتصادية هي نتيجة للسلطة ولقوة الحكم، فنجد أنه في النموذج الكويتي لم تنفصل السيطرة الاقتصادية عن الطرفين (آل الصباح والتجار) حتى إنه عندما حاولت بعض الحركات السياسية بالكويت كحركة (القوميين العرب)⁽¹²⁵⁾ التغيير في ثوابت المجتمع الكويتي معتمدة على خلفية الحس العربي والقومي المتنامي والحركات الثورية وحركات الشمولية والتغيير التي قامت في كثير من الدول العربية، لم تستطع إحداث التغيير المطلوب؛ ذلك أن الكويت كان لها طابعها الخاص الذي ميزها عن كثير من نماذج الإمارات الموجودة بالمنطقة، فلقد كان لتحالف (التجار أو النخبة التجارية) و(فرع الحركة) ومن ثم وجود رابطة قوية بين تلك (النخبة التجارية وآل الصباح)، وبحكم الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة جعل ما ينادي به فرع الحركة يبدو أقرب إلى حركة سياسية إصلاحية⁽¹²⁶⁾ وليس كما توجد في كثير من البلدان الأخرى حركة ثورية.

التجار وعلاقتهم بمؤسسات الدولة الحديثة 1950-1965م

لقد مثل ظهور الثروة النفطية مفهوماً جديداً للمجتمع، وأوجد نقلة اقتصادية هائلة للدولة، وعلى الرغم من أن الدولة قد بدأت الاستغناء عن مشاركة التجار المادية في أمورها؛ وذلك لزيادة المردود المالي للنفط بما سمي آنذاك "الريع النفطي"، فإن التجار استطاعوا المحافظة على دورهم في اقتصاد الكويت الجديد الذي كان ينطلق بسرعة كبيرة لتحديث كل المؤسسات والنظم القديمة معتمداً على هذا الريع النفطي، فعملت أغلب الأسر التجارية المحافظة على ذلك الدور القديم بالمزيد من التحديث والاستفادة من الوضع القائم، وشاركوا في أغلب المشاريع وامتلكوا بالفعل القطاع الخاص وأصبحوا العمود الفقري⁽¹²⁷⁾ لاقتصاد الدولة الحديثة، وأسهموا في إثراء الاقتصاد والتجارة الدولية، كما برز في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتميز كثير من التجار الجدد الذين استطاعوا الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها لهم الدولة وعملوا من خلالها.

وتمثل فترة حكم الشيخ عبد الله السالم (1950-1965) عهد تحول تاريخي بالنسبة للكويت وبالنسبة لعلاقة التجار مع آل الصباح، خاصة أننا إذا نظرنا إلى عدد الإدارات الحكومية فقط التي وجدت في الفترة ما بين عامي (1954 - 1961) م فسنجد منها (الأشغال العامة - الشرطة - الصحة - الجمارك - الإسكان - العدل - المطبوعات - أملاك الدولة - التسجيل العقاري - المالية - الكهرباء - المعارف - الميناء - البلدية - الشؤون - البريد - الجوازات والجنسية - الإذاعة)⁽¹²⁸⁾.

غير أن تصدير البترول وإسهام إيراداته في النمو والاستقرار والرفاهية تسبب في إيجاد مجموعة من المتناقضات السياسية والاجتماعية، فقد خلق اتكالية على الريع النفطي بالنسبة للطبقة الحاكمة، مستفيدة من الإمكانات المادية الهائلة التي وفرها لهم، أما طبقة التجار فعلى الرغم من أنه أعاد لهذه الفئة رونقها وثبتها وجعلها أكثر قرباً من قمة السلطة⁽¹²⁹⁾، فإنه - في حقيقة الأمر - كان على حساب مشاركتهم الفعلية في أمور السياسة وبقدر أقل من السابق، وبدا أن التجار يفقدون بعض مميزاتهم وقدرتهم السابقة على التأثير في نمط التطوير المؤسساتي للدولة، لا سيما بعد أن بدأت الكفة الاقتصادية تميل بقوة كبيرة لجانب الدولة، هنا وجد الشيخ عبد الله السالم أنه يجب مساندة الفئة التجارية وتقديم الدعم لها في خطوة عكست اقتناع الشيخ عبد الله السالم بدور التجار وأهمية التواصل معهم ودعم دورهم المحوري في بناء الاقتصاد الكويتي وتنميته لمصلحة المجتمع؛ فقد اتخذ الشيخ عبد الله السالم خطوة جريئة من شأنها أن تعزز المشاركة بين الطرفين وتعمل على طمأننتهم حين قام بإخطار الشركات الأجنبية التي تكالبت على أخذ مناقصات كثير من المشاريع التنموية بأن عليها أن تجد شريكاً كويتياً ولا يحق العمل لها إلا مناصفة بين الطرفين، فقد كان من شأن تلك الخطوة أن تعزز روابط الصلة والحرص على تثبيت العلاقة بين الطرفين خاصة إرضاء التجار⁽¹³⁰⁾.

كما قام الشيخ عبد الله السالم بإلغاء العقود المبرمة بين بعض الشركات والسماح لها بدخول مناقصات عامة لكي يعطي الفرصة لقدر أكبر من التجار

للدخول في تلك المناقصات والفوز بها، وكذلك موقفه عند تأسيس أول بنك كويتي في عام 1952م؛ فقد منحه للفئة التجارية وأصر عليه⁽¹³¹⁾ على الرغم من منافسات كثير من البنوك والقطاعات الأجنبية وشركاتها الكبرى، وإذا كانت مداخيل النفط جعلت ارتباط الفئة التجارية وتأثيرها على القرارات السياسية ضعيفاً فإنها رأت في تجاوب الحاكم معها خير دليل على أنها مازالت تؤثر في مسار الأحداث.

ومع هذا لم تسلم تلك العلاقة من وجود قدر من التذبذب خاصة حينما أبدى كثير من التجار امتعاضهم من أفراد الأسرة الحاكمة وتجاوزاتهم، كوضع يدهم على أراضي الدولة أملاً في الحصول على مقابل تلك الأراضي بعد تطبيق سياسة الاستملاك، لذا قام الشيخ عبد الله السالم "بإصدار أمر أمير ي نص على عدم السماح بالملكية الخاصة خارج خط التنظيم العام⁽¹³²⁾"، وهو ما اعتبر تجاوباً سريعاً مع مصالح التجار آنذاك.

كما لجأت النخب التجارية إلى ثقلها الاجتماعي والقبلي معتمدة بصورة كبيرة على موروثها التاريخي "مبدأ الحكم المشترك" الذي تجاوب معه الشيخ عبد الله السالم على الرغم من وجود بعض العثرات التي استطاع تجاوزها بالمرونة وسياسة التعديل والمهادنة تارة، وبالمواجهة والحسم تارة أخرى⁽¹³³⁾، ولقد راهن كثيرون على أن دور الفئة التجارية بعد النفط سيخو بدرجة كبيرة، غير أن الأوضاع اللاحقة أثبتت أنها لم تأت كما كان متوقعاً لها بل العكس، فقد خرج من طائفة التجار - وبخاصة خلال الفترة التي عاصرت الاستقلال وخروج الدستور للنور - عدد من السياسيين وأعضاء مجلس الأمة، وأصبحوا في أغلب مجالس الإدارات المختلفة للدولة، وامتلكوا البنوك والشركات الكبرى بجانب عمل الكثير منهم بالقطاع الحكومي، وذلك في إطار المشاركة السياسية والاجتماعية الموروثة منذ القدم، حتى بعد أن بدا الوضع السياسي في الكويت يتحرك بسرعة كبيرة مقارنة ببقية الأقطار المحيطة، نجد أن مجلس الأمة ذاته، الذي يعتبر أبرز واجهة سياسية للدولة، بدا واضحاً أن أغلب المقاعد حصلت عليها الفئة التجارية، التي أطلق عليها "المجموعة السلطوية الضاغطة".

وبحكم الوضع الجديد كان لابد من أن تكون تلك الطبقة أكبر المستفيدين من المكاسب المادية التي وفرها النفط، خاصة في عمليات التثمين وبيع العقارات وإنشاء الشركات ومجالات التجارة المختلفة التي بدا أن الكويت تنطلق في رحابها بأقصى قدر من السرعة، في محاولة جادة منها للحاق بركب الحداثة⁽¹³⁴⁾.

التجار وأزمة عبد الكريم قاسم 1961م

إن الأطماع والدعاوى التي ظهرت مبكراً من قبل العراق تجاه الكويت لم تكن وليدة تلك الفترة، بل كان لها جذورها الممتدة من قبل ذلك بكثير، ولسنا بصدد مناقشتها أو التطرق إلى تفصيلاتها الآن، على أن تهديد حاكم العراق للكويت في عام 1961م كان لابد أن يقابل برد فعل حاسم وسريع من القيادة السياسية الكويتية، وهو ما تأكد في بيان الكويت الصادر في 29/6/1961م، الذي جاء فيه أن الادعاءات العراقية على الكويت لا تركز على أي أساس من الصحة.

ولقد اختار الشيخ عبد الله السالم بعض التجار في اللجنة التي زارت عدداً من الدول العربية لشرح الموقف الكويتي من ادعاءات قاسم العراق، وكان من أعضاء تلك اللجنة التي رأسها الشيخ جابر الأحمد⁽¹³⁵⁾ مجموعة من التجار، وهو ما بدا علامة واضحة ودليلاً قوياً على أنهم من أهم الفئات الفاعلة في نظام الحكم في الكويت، ودلت أيضاً على إيمان القيادة السياسية بدورهم الفاعل وقدرتهم على التفاعل مع قضايا الوطن المصيرية، فعند حدوث تلك الأزمة سرعان ما بادر الشيخ عبد الله السالم للتشاور مع الشخصيات الكويتية البارزة⁽¹³⁶⁾ التي كان على رأسها النخبة التجارية، وناقش معهم إمكانية تفعيل أحد بنود اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، حيث أبدت النخب التجارية في هذا الوقت التفهم الكامل لموقف الأمير في طلب العون من الإنجليز.

تجاوب الشيخ عبد الله السالم مع التجار

استطاع التجار - على الرغم من مصاعب المشاركة السياسية حتى في فترات التأزم، وذلك منذ القدم - بالفعل الحصول على مطالب مجتمعية مهمة؛

ففي عام 1930م حدد قانون بلدية الكويت في مادته الثالثة أن (أعضاء المجلس البلدي ينتخبون من وجهاء البلد، وطلبة العلم والتجار وكل من له علم باختيار الرجال⁽¹³⁷⁾) ولقد استوعب الشيخ عبد الله السالم القصور الذي حدث في قيام المجلس التشريعي في عام 1938م، وحاول تجنب بعض تلك الثغرات التي كانت موجودة، وأدت إلى نهايته بعد ستة أشهر فقط من إنشائه⁽¹³⁸⁾، ولحق به أيضاً المجلس التشريعي الثاني الذي حل في 7 مارس 1939م، وكان الشيخ عبدالله السالم رئيساً للمجلسين آنذاك، أما في عام 1962م، فقد صدق الشيخ عبدالله السالم على الدستور الكويتي، وبذلك وضع الكويت في مرحلة تاريخية مهمة، ويمكن القول إن هذا الدستور الذي كان فيه عدد لا بأس به من أعضاء المجلس التأسيسي من التجار ورجال الأعمال الذين بلغ عددهم سبعة⁽¹³⁹⁾ - لم يكن منفصلاً عن جميع شرائح الشعب الكويتي ومراعياً لأهم فئة وهي التجار، حتى إنه في الجلسة التاسعة للجنة الدستور التي كانت في 31 مايو 1962م، دار جدل كبير حول الوظيفة الاجتماعية للملكية ورأس المال، الموجودة في المادة الرابعة عشرة، واختلف الأعضاء في أهمية أن يكون هناك اتفاق على تحديد مدلول (للملكية وظيفة اجتماعية)، فما كان من السيد حمود الزيد (وزير العدل) آنذاك إلا أن بادر بالقول "إننا لا نريد دستورنا موغلاً في الرجعية وغير مساير للاتجاهات الاجتماعية التي شملت العالم كله". أما في الجلسة السادسة والعشرين للمجلس التأسيسي 1962م فقد جرت مناقشات متعددة تناولت تفسير المادة (20) حول النظام الاقتصادي للدولة، وقد أشار الدكتور خليل عثمان الخبير الدستوري وأحد كبار المستشارين الذين شاركوا في صياغة الدستور، إلى أن النظام الاقتصادي للكويت يعتبر "وسطاً بين الاشتراكية المتطرفة والرأسمالية المتطرفة"، كما أشار أيضاً إلى أن كلمة حر بالنسبة للاقتصاد الكويتي لا تعني في الأساس أن تكون حرية مطلقة⁽¹⁴⁰⁾.

إن تلك المشاركة الفعالة من التجار ورجال الأعمال في المجلس التأسيسي للدستور جاء دليلاً على احتلالهم مكانة متميزة ومرموقة إلى جانب الأسرة الحاكمة، وتأكيداً لحقيقة قدراتهم الاجتماعية المؤثرة في المجتمع، إلا

أن هذا لم يمنع من وجود بعض المناوشات والتجاذبات من قبل التجار للفت نظر الأسرة الحاكمة إلى أن الشعب الكويتي لا يزايد على تلك الشرعية التقليدية التي قامت منذ قيام الدولة، ولكن على تلك الشرعية في المقابل أيضاً أن تتفاعل مع المتغيرات⁽¹⁴¹⁾، ومن الإنصاف القول إن لجنة صياغة الدستور أسهمت بشكل كبير في تقليل الخلافات وتقليص المصادمات بين الأسرة الحاكمة والتجار⁽¹⁴²⁾.

كما أن الفئة التجارية كانت تعي أهمية أن تكسب الطرف الحاكم إلى جانبها، وهو يؤمن لها مصالحها بالدرجة الأولى، وفي المقابل تقدم للنظام الحاكم ائتلاًفاً يساعده في الحفاظ على خريطة التأثير الاجتماعي في البلاد، وهو ما أكدته الواقع فعندما أجريت الانتخابات الأولى في تاريخ الكويت جاءت النتائج لصالح "المجموعة التجارية"، بدرجة كبيرة في برهان جديد على قدرتها وتأثيرها في المجتمع.

ولقد كانت طبقة التجار في الوقت نفسه تحاول أن تضغط بقوة على القيادة السياسية لبنني التغيير والحدثة، خاصة في ظل وجود إمكانات مادية هائلة ووفر يجب أن يكون للمجتمع النصيب الأكبر منه، على أن هذا الضغط لم يكن يمثل أي خلل في العلاقة، بل لقد وجد التجار كل التأييد من جانب الشيخ عبد الله السالم والتفهم لوضعهم، حتى إنه كان في لجان التحكيم القضائية لجنة خاصة للتجار، تنظر في الخصومات والمنازعات الخاصة التي تتعلق بهم، وهو ما يعد مؤشراً على خصوصية تلك الطبقة⁽¹⁴³⁾.

التجار معارضة وولاء

عند تولي الشيخ مبارك الكبير الحكم، وتمثلت في رفض بعض الوجهاء - كيوسف الإبراهيم والتجار وعلماء الدين في البداية - مبايعة الشيخ⁽¹⁴⁴⁾، بجانب هجرة التجار الكبار، ومحاولات الكتلة الوطنية وقيادتها في عهد الشيخ أحمد الجابر - التي كانت تمثل التجار - وقيادتها المطالبة بالحكم الدستوري، وغيرها من الحركات التي كان التجار هم الركائز الأساسية لتأسيسها، فالتجار كان يهتمهم عدم ترك شؤون الحكم بالإطلاق للحاكم خوفاً من زيادة الضرائب وسن القوانين

المهددة لتجارتهم وللنشاط التجاري بالكويت عامة، وعلى الرغم من وجود كل هذا فإن النخب التجارية في أغلب الفترات لم تتخل عن دعم الحاكم، حتى بعد ظهور النفط، وانطلقت في تأسيس الصروح الأساسية للاقتصاد الوطني بالمشاركة مع الأسرة الحاكمة، كما وعد الشيخ عبدالله السالم التجار رفع أي قيود تتسبب في تقييد مسيرتهم نحو التنمية والإعمار، وفي المقابل التزم التجار المصالحة الجديدة والمشاركة والمساندة الحقيقية لكل الخطوات التي تقوم بها القيادة السياسية، وبدأ أن التجار هم المستفيدون الحقيقيون من تلك المصالحة والتغيير، وعاد للتجار مصادر قوتهم، ووجه الأمير لأعضاء الأسرة الحاكمة أوامر مشددة بعدم التدخل في شؤون التجارة والتجار؛ مما كان له الأثر الفعال في رأب صدع علاقة ضاربة القدم في نسيج المجتمع الكويتي.

ولم تتخل الأسرة الحاكمة عن ضرورة مشاركة التجار في إدارة الدولة لتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي والسياسي وكسب الولاء والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل كيان الدولة، وعمل على تحول الكويت لدولة مؤسسات ذات أطر وأنظمة ووزارات ومجالس مختلفة، وكانت مساهمة النخب التجارية في مجلس الأمة ضماناً لنجاح تجربة رائدة⁽¹⁴⁵⁾، على الرغم من بعض الصدامات، كأزمة المادة 131 التي تقضي بعدم جواز مزاولة وزير - ولو بطريق غير مباشر - مهنة حرة أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً في أثناء توليه الوزارة⁽¹⁴⁶⁾، وهو ما جعل الفئة التجارية (الإصلاحيين) ومجموعة القوميين العرب يتضامنون بعضهم مع بعض؛ مما حدا بالسيد عبد العزيز الصقر زعيم كتلة التجار إلى تقديم استقالته من منصبه كرئيس للمجلس⁽¹⁴⁷⁾، وبهذا أخذ اتجاه المعارضة التجارية نوعاً مميزاً من الرفض والاحتجاج حتى وصفها البعض "بالمعارضة الاحتجاجية"⁽¹⁴⁸⁾، في رغبة واقنتاع بأن توسع فكرة المجتمع المدني، ومشاركة التجار يفتح الباب لدخول شركاء جدد في الحياة السياسية والعامة للدولة، لا يشكّلون خطراً على النظام، وأن المشاركة والاعتراض والاقتراح تفتح المجال لبدايل أكثر رحابة وأوسع مما هو قائم، ويصب في مصلحة المجتمع.

آل الصباح والتجار والتغير الاجتماعي بالكويت

إن هدف التجار في أغلب مراحل تكوين الإمارة الكويتية تمثل في مطالب مجتمعية رئيسة للإمارة بجانب دورهم في الحفاظ على مصالحهم التجارية التي تعد أيضاً حفاظاً على مصالح المجتمع، في ظل غياب أي من الأنشطة الأخرى للدولة قبل ظهور النفط، فالمطالب التي كان التجار - في الغالب الأعم - يركزون عليها لم تخرج عن التحديث وإجراء المزيد من الإصلاحات وبناء اقتصاد قوي وشرطة لكي تحافظ على النظام، وقد أشار ابن خلدون لعلاقة التاجر بالحاكم، وركز على أن التاجر لن يرتفع أو يكون له وجهة في مجتمعه إلا إذا كان ذا حامية تدود عنه وجاه ينسحب عليه من قربه بالملك أو النظام الحاكم⁽¹⁴⁹⁾، فمحاولة الأسرة الحاكمة أن تدعم وضعها من خلال العصبيات التجارية خاصة بعد الوفرة المالية الهائلة التي جنتها الدولة من النفط ما زالت ضرورة مهمة للقيادة السياسية، غير أنه في كثير من الأوقات قد تأتي على تلك العلاقة أوقات فتور وهذا أحد أسباب الانتقادات التي توجهها المعارضة للحكومة⁽¹⁵⁰⁾، كما يرى البعض الآخر أن الأسر التجارية - على الرغم من حرصها على مصالحها التجارية - مارست ضغوطاً كبيرة لإعطاء المزيد من الديمقراطية⁽¹⁵¹⁾، وإجراء انتخابات نزيهة وحرّة، وهو ذاته ما ترتب عليه وجود بعض الأزمات بين الطرفين، على الرغم من الحرص المتبادل بينهما على علاقة طيبة⁽¹⁵²⁾.

وإن ما يلفت النظر هو أن العلاقة ما بين آل الصباح والتجار بقيت محكومة من قبل الطرفين ببعض الترتيبات القبلية التي حافظت - حتى وقتنا هذا - على شكل العلاقة في مفهومها المدني المرتبط بمصالح المجتمع، وهو ما جعل الحراك الاجتماعي في الكثير من ميادين الحياة بالكويت يعتمد أساساً على الحراك السياسي للتجار.

فالتحالفات القبلية التي قامت عليها الإمارة الكويتية تطورت بدرجة كبيرة في سياق مفهوم المجتمع المدني، كما أن الوضع السلطوي الذي ميز أسرة آل الصباح وبعض الأسر التجارية الكبيرة، أوجد في كثير من الأحيان أحداثاً

ضاغطة على الطرفين ووجهات نظر مختلفة، لكن تبقى فئة التجار أبرز الفئات السلطوية التي مارست دوراً سياسياً فاعلاً في الإمارة بجانب آل الصباح.

وبالنظر إلى الدور المحوري الذي لعبته الطائفة التجارية في واقع التطور السياسي للكويت، بتحالفها مع الأسرة الحاكمة منذ تأسيس الإمارة، يمكن القول:

إن قوتهم ووضعهم مكنهم من لعب دور محوري في سياسة الكويت، فضلاً عن ضمان نوع من الاستمرارية السياسية لهم في واقع السلطة، وبذلك أوجدوا نوعاً من القيود على إمكانات استبداد الحكام بالسلطة بصورة مطلقة، حيث كان الحاكم يحرص على علاقته بالتجار مثلما كان التجار يحرصون عليها، وبذلك أصبح التجار إحدى القنوات الأساسية التي ساعدت على وضع الدولة في طريق الحداثة والتطور، وعلى الرغم من أن النقلة النوعية التي وفرها النفط للدولة أحدثت نوعاً من الحماية والاطمئنان وكذلك الاستقلال المالي والاقتصادي للنظام الحاكم فإن التجار استطاعوا أن يشكلوا توجهاً عاماً متناسقاً مع النظام الحاكم، ولم يشذوا عن المألوف واستمروا في لعب دور رئيسي في توجيهات الدولة على المستويين الاقتصادي والسياسي⁽¹⁵³⁾

وعلى الرغم من أن السلطة الفعلية في المجتمع الخليجي عامة كانت مركزة في يد الشيخ أو الحاكم التقليدي، فإن الكويت تميزت بوضع أتاح للمجتمع المدني أن يشارك في صنع القرار، فلقد جاءت الحاجة إلى التوسع الإداري وإنشاء الحكومة العصرية لتحمل في طياتها دوراً أكبر للتجار في المشاركة السياسية، فقد كانت تلك الفئة - كما أشرنا - أقدر الفئات المجتمعية على تولي المناصب القيادية وإدارة دفة الأمور وخاصة الاقتصادية للدولة التي كانت هي المهمة في ذلك الوقت، لاحتياج الإمارة للتحديث الكامل والشامل على جميع المستويات؛ مما أجبر الدولة ممثلة في القيادة السياسية أن تتخلى عن العديد من سلطاتها للموظفين والتكنوقراط، للسير بمشروع التحديث إلى الأمام، وأصبح لزماً على القيادة السياسية أن تتخلى عن الانفراد بالسلطة،

بطريقة منظمة عن طريق إنشاء المجالس المنتخبة⁽¹⁵⁴⁾، التي تراقب وتخطط، ووجود طبقة كبار الموظفين والتجار، أوجد أيضاً نوعاً من التسرب السلطوي من يد القيادة السياسية إلى رحاب أوسع من الحداثة المجتمعية، التي تصب في بوتقة الدولة المدنية بشكل أكبر وبصورة أوضح.

وبذلك لم تتخل فئة التجار عن دورها، وأخذت - بمرور الوقت - تفعل دورها بدرجة أكبر في عمليات الإصلاح والتغيير⁽¹⁵⁵⁾.

وقد يرى البعض أن هناك بعض الدول في الخليج العربي تدير الأمور السياسية بانفصال عن المشاركة السياسية من جانب المجتمع المدني؛ مما جعل بعض القيادات في الأسرة الحاكمة الكويتية تشعر بأنها هي وحدها التي تضطر - في بعض المراحل - لتقديم تنازلات من جانبها، على أن هذا الفهم نقطة تضاف لرصيدنا، ولعل أكبر دليل على إيمان القيادات السياسية بمشاركة المجتمع في صنع القرار هو البرلمان الكويتي وما يتميز به من خصوصية من بين برلمانات الخليج العربي، أما التجاذبات السياسية بين السلطة والتجار، فلم تخرج في كثير من الأوقات عن إطار الديمقراطية ولم تتطور إلى أبعد من ذلك في أي مرحلة، وكانت في أغلبها تروم وتهدف إلى الضغط على القيادة السياسية لإعطاء المزيد من الحريات، وإقرار صلاحيات أكبر للمجتمع لتكريس مفهوم المجتمع المدني.

الخاتمة

لعبت طبقة التجار دوراً رئيسياً ومحورياً في تاريخ الكويت وتحالفها مع الأسرة الحاكمة، سواء كان قبل اكتشاف النفط أو بعده، ومن المؤكد أن الكويت لم تعرف النظام المستقر إلا منذ أن استقرت القبائل الثلاث الجلاهمة، آل خليفة، وآل الصباح، بها، وبعد التوافق واختيار صباح الأول حاكماً بدأ تحالف العصبية القبلية في الاندماج في مجتمع مدني بسيط ووحدة سياسية بدائية، ومن ثم كانت الشورى ومبدأ المشاركة في الحكم هو الطابع المميز والرئيسي لنظام الحكم بالإمارة، وكان التجار من أهم الركائز التي وفرت - في البداية -

لنظام الحاكم المورد المالي لتثبيت مرتكزات الحكم الأساسية وتدعيمها، ومن خلالها يستطيع تسيير شؤون الإمارة البسيطة، وسارت تلك العلاقة متخذة مراحل مختلفة صعوداً وهبوطاً، على أن الحقيقة الثابتة أنها علاقة ترسخت وتدعمت بمرور الزمن، حيث كان أساس اقتصاد الإمارة يعتمد على نشاطهم بالأساس وعلى الضرائب التي تدفع للحاكم، كما يسجل التاريخ أن هذه الطبقة - بجانب تأثيرها ونشاطها الاقتصادي - كانت لها أدوارها السياسية؛ لأنها تملك الثروة والنفوذ مما أتاح لها توسيعاً وتعميقاً لدائرة المشاركة مع النظام الحاكم، وقد فسرت بعض تلك النشاطات الاقتصادية وتحالفها مع الأسرة الحاكمة في كثير من الأحيان سياسياً، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك ولا علاقة لها بالأهداف السياسية بالدرجة الأولى، بل كانت لأغراض تجارية واجتماعية بحتة، فاستطاع التجار إقامة المدارس والمكتبات ومؤسسات الدولة البسيطة في أول الأمر وذلك قبل ظهور النفط، وبعد اكتشاف النفط نتج من ذلك تغير في وضع الطبقة التجارية ونمطها في بنيتها ووسائلها ودورها، فأصبح عليها أن تتكيف مع الوضع الجديد ومتطلباته، بحكم إمكانياتها وظروفها، خاصة أنها تملك الوعي السياسي المطلوب؛ مما أتاح لها الاستمرار في لعب دورها اقتصادياً وسياسياً ونشر الفكر والمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية، ورئيس مجلس الأمة الحالي خير دليل على أهمية هذه الطبقة ودورها الأساسي في المجتمع.

لقد استطاع التحالف بين التجار والأسرة الحاكمة أن يتلاقى في نقطة المصلحة المشتركة التي تصب في إطار المجتمع وباقي مؤسساته المدنية، ولا شك أيضاً أن دور السلطة كان حاسماً، على الرغم من وجود فروق في وجهات النظر بين الطرفين فإنه أتاح الفرصة ولم يوصد الباب، وبدا أنه من حين لآخر يعدل من طبيعة موقفه في سياق نمط تقليدي أصيل من التحالف مع إحدى أكبر القوى الاجتماعية المؤثرة، متميزاً بالمرونة والانفتاح على العصر، ومن ثم كان هذا التحالف أحد أبرز أوجه الحداثة المجتمعية والارتباط بأفاق المستقبل.

الهوامش والمراجع

- (1) يستعمل ابن خلدون العصبية في كثير من الأحيان بمعنى الرابطة القبلية، كما جاء في لسان العرب لابن منظور أن العصبية هي أن يدعو الرجل إلى نصرته وعصبته والتألب معهم على من يناوئهم - للمزيد راجع ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، الجزء الأول، بيروت: دار صادر، 1968م، ص 602، ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون، شرح: أحمد الزعبي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الأرقم للنشر والتوزيع، 2002م، ص 62.
- (2) يشير مفهوم الدولة في الاصطلاح القديم إلى القوة والسيطرة والسلطان، راجع الجابري، محمد عابد: فكر ابن خلدون: العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، الطبعة السادسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م، ص 216 - 218.
- (3) يحاول ابن خلدون في كتابه المقدمة إيصال دلالة أن العصبية "ليست غاية في ذاتها بل هي تجري إلى غاية معينة"، راجع: فكر ابن خلدون: العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 120.
- (4) البداءة مشتقة من حياة أهل البدو خاصة سكان الصحراء منهم، كما تعني أيضاً سكنى البادية والعيش فيها، وكان العرب يطلقونها على الصحراء وما يجاورها مباشرة من الأرض، راجع: فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 286.
- (5) من أهم مؤرخي الكويت الأوائل مولود في عام 1879م، من أهم مؤلفاته (صفحات من تاريخ الكويت)، للمزيد راجع القناعي، يوسف بن عيسى: صفحات من تاريخ الكويت، الطبعة الخامسة، الكويت: ذات السلاسل، 1987م، ص 15 - 16، أيضاً الحاتم، عبد الله خالد: من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثالثة، لبنان: المطبعة العصرية، 2004م، ص 362 - 364.
- (6) خزعل، حسين خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت: دار الهلال، 1962م، ص 37 - وأيضاً خزعل: تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، د. ط، بيروت: مطابع دار الكتاب، 1968م، ص 351.
- (7) أبو حاكم، أحمد مصطفى: تاريخ الكويت الحديث (1750 - 1965)، الطبعة الأولى، الكويت: ذات السلاسل، 1984م، ص 17 - 18.
- (8) صباح الأول أول حكام أسرة آل الصباح وباسمه سميت الأسرة الحاكمة - تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، ص 43 - الرشيد، أحمد: "الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقتها بالدولة"، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، دار سعاد الصباح، 1993م، ص 33، الصباح، ميمونة: الكويت حضارة وتاريخ، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، الكويت، د. ن، 2003م، ص 108.
- (9) المقيم السياسي البريطاني بالخليج (1862 - 1873)م.
- (10) أبو حاكم: "محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة"، الطبعة

- الأولى، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1967م، ص 59 - العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، من بداية العصور الحديثة حتى أزمة (1990-1991)، طبعة جديدة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1991، ص 53- مصطفى، أحمد عبد الرحيم وآخرون: خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز الإعلامي الكويتي، 1992م، ص 17. "الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية"، الطبعة الثالثة، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1997م، الغنيم، يعقوب يوسف: الكويت عبر القرون، الطبعة الأولى، الكويت: مكتبة الأمل، 2001، ص 31، أيضاً الكويت حضارة وتاريخ، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، ص 99.
- (11) رضا، محمد جواد: صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، الطبعة الثانية، بيروت: دار الساقي، 1997م، ص 13.
- (12) القبيلة قد تعرف على أنها في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة، وذلك بحسب تراتبية تنظيمية، راجع: النقيب، خلدون حسن: صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 1996م، ص 9.
- (13) لو نظرنا في محاولات بعض الكتاب لتفسير نظريات ابن خلدون عن العصبية والدولة نرى البعض يجعل العصبية محور الدولة، في حين حاول البعض الآخر تفسير نظريات ابن خلدون عن الدولة والعصبية من منطلق الصراع بين البدو والحضر، راجع: الوردي، علي: منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته، طبعة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1962م، ص 37- 113- أيضاً الحصري، ساطع: دراسات عن مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثالثة موسعة، بيروت: دار الكتاب العربي، 1967 م، ص 40 - 56، كذلك راجع - الغبرا، شفيق: الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995، ص 9.
- (14) مع مراعاة أن شكل الدولة في ذلك الوقت بما تشتمل عليه من آليات ونظم لم تكن قد وجدت.
- (15) لاکوست، ايف: العلامة ابن خلدون، ترجمة: ميشال سليمان، الطبعة الثانية، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1978م، ص 33- 64، أيضاً - الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص 5.
- (16) للمزيد راجع: الرميحي، محمد: الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الطبعة الثانية، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1984م، ص 9.
- (17) الشورى وفيها يستشير الحاكم وجهاء القوم وكبراءهم والعالمين بأمور المجتمع فيما يكون من أمور تستدعي المشورة، وفيما يحفظ البلد من أي طارئ قد يعترضها، وليس للحاكم أن يرفض أو يعترض على ما استقر عليه رأي الجماعة، وهذا ما تم الاتفاق عليه عند تحالف القبائل الثلاث: آل الصباح والجاهلية وآل خليفة؛ الأمر الذي أرسى دعائم حكم آل الصباح ومنح أفراد المجتمع نوعاً من الرضا.

(18) صفحات من تاريخ الكويت، ص 16، كذلك تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، ص 43، الكويت حضارة وتاريخ، الجزء الأول، ص 108، الكويت من الإمارة إلى الدولة، ص 33 - 48.

(19) يقرر بكنجهام في رحلته أن لمدينة الكويت ميناء عظيمًا وأن أبناءها يتاجرون في جميع ضروب التجارة السائدة أو الرائجة في الخليج دون استثناء، أما بالنسبة للسفن الكويتية فتعمل في نقل التجارة بين الموانئ المختلفة، ويصف ربايتها والعاملين عليها بالمهارة والحكمة، للمزيد راجع تاريخ الكويت الحديث (1750-1965)، ص 199 - 289.

(20) بالنظر لعلاقة التجار مع آل الصباح يمكن القول إنها اتسمت في أغلب مراحلها بعلاقة المشاركة والتعاون، ولعب التجار في أغلب المنحنيات الصعبة من تاريخ الكويت دوراً أساسياً ورئيسياً في الأحداث، وكان لتفهمهم طبيعة أن الكويت بلد صغير مساحة وسكاناً وموقعه إستراتيجي، إضافة إلى عوامل أخرى، آثار إيجابية على مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية وتطور المجتمع.

(21) عرف ابن خلدون التجارة على أنها محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص، وبيعها بالغلاء، أي ما كانت السلعة، والمحاول لذلك الربح: إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء، فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد آخر، راجع مقدمة ابن خلدون، ص 222.

(22) وصف البعض الخليج العربي منذ القدم بأنه ممر ملاحي تجاري دولي من الدرجة الأولى، ويجب ألا تكون هناك دولة واحدة مهيمنة عليه، وهذا يعطينا تصوراً بأن حرص كثير من الدول على الاستيلاء على إمارات الخليج كان راجعاً إلى أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، متولي، محمد: حوض الخليج العربي - الأوضاع السياسية والاقتصادية، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1981 م، ص 484.

(23) لم تكن الكويت الموطن الأصلي لهذه الأسر الثلاث التي سكنها قبلهم لفيف من البدو وصيادي السمك، وإنما نزحوا إليها من الهدار، وهي منطقة تقع في الأفلاج بجنوب غرب نجد، واستقروا في حصن بن عريعر، بعد أن لاقوا ترحيباً من بني خالد، وأطلق عليهم جماعات العتوب، فكان منهم (آل الصباح، آل خليفة، والزاید، والجلهمة، والمعاودة)، للمزيد انظر: صفحات من تاريخ الكويت، ص 15، أيضاً الحاتم، موسى الغضبان: التطور الاقتصادي في الكويت (1946-1973) م، الطبعة الأولى، الكويت: مطبعة الجامعة، 2001، ص 13، في حين ترى ميمونة الصباح أن العتوب استقروا في طريقهم بقرية الفريجة قرب الزبارة تحت إمرة حكامها هناك، راجع: الكويت حضارة وتاريخ، الجزء الأول، ص 77، أيضاً التيارات السياسية في الخليج العربي، من بداية العصور الحديثة حتى أزمة (1990-1991)، ص 52 - 54.

- H.V.F, Winston & Zahra Freeth Kuwait Prospect and Reality Gorge Allen & Unwin Ltd, 1972,p26

- (24) أبو حاكمة: تاريخ الكويت، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1967م، ص 25.
- (25) تطور التجارة ومهنة الغوص على اللؤلؤ وصناعة السفن في الكويت جعلها تستفيد استفادة مالية كبيرة، فانعكس هذا على النمو والتطور السياسي، ومن ثم استقرار الحكم وثباته - الصباح، ميمونة: الكويت حضارة وتاريخ، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1989م، ص 112.
- (26) رابطة الاجتماعيين: "ملاحم من تطور المجتمع الكويتي"، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي في الثالث عشر لرابطة الاجتماعيين لعام 1985م، الطبعة الأولى، الكويت: منشورات رابطة الاجتماعيين، 1985م، ص 1-13.
- (27) صفحات من تاريخ الكويت، ص 15، انظر أيضاً الصالح، عثمان عبد الملك: النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الكويت: مطابع كويت تايمز، 1989م، ص 20.
- (28) صفحات من تاريخ الكويت، ص 16.
- (29) يمكن القول إن الدافع الذي حرك تلك القبلات العصبية في مرحلة بناء الإمارة كان الدافع (الاقتصادي - الاجتماعي)، وليس الدافع (الديني أو القبلي)، على الرغم من أن العصبية في كثير من الأحيان ضرورة لاتحاد أفراد المجتمع الواحد، كما أن مفهوم هذا التحالف مثل عصبية مجتمعية كبرى خرجت في النهاية لكي تصب في مصلحة المجتمع بالأساس.
- (30) الرشيد، عبد العزيز: تاريخ الكويت، وضع حواشيه وأشرف على التنسيق، يعقوب عبدالعزيز الرشيد، طبعة منقحة، د. ط، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، د. ت، ص 61، كذلك راجع الشملان، مرزوق: من تاريخ الكويت، د ط، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1959، ص 112.
- (31) هناك من يذهب إلى أن تلك الجماعات المهاجرة، في حقيقة الأمر واجهت كثيراً من الأخطار كان أهمها المحاولات المتكررة من بني خالد لاسترجاع الحصن (الكوت)، للمزيد راجع: التطور الاقتصادي في الكويت (1946-1973) م، ص 14- أيضاً، الحميدي، صبري فالح: الكويت نشوؤها وتطورها (1871-1750) م، الطبعة الأولى، لندن: دار الحكمة، 2005، ص 30.
- (32) مفهوم الانترابوت يعني المدينة المخصصة للتجارة، وخاصة إعادة التصدير وتجارة الترانزيت، ومثال على ذلك بعض المدن التجارية المشهورة القديمة (سيراف - هرمز)، وهي مدن تاريخية تجارية قديمة، أما على المستوى المعاصر فهناك، هونج كونج، ودبي كمثال لمدن تجارية واقتصادية حديثة - راجع، النقيب، خلدون حسن: "المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف"، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 م، ص 29.
- (33) المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ص 29.

- (34) الذين مثلوا الطبقة القبلية القادرة مادياً واجتماعياً.
- (35) هي الدراسة الكمية للجماعات البشرية وإحصاء السكان ولكل ما يُمكن قياسه من مظاهر الحياة الاجتماعية، وقد استعمل التعبير للمرة الأولى عام 1855، للمزيد راجع أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في علم السكان، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002م، ص 33-44.
- (36) يذكر أنه بعد أن توفي الشيخ عبد الله الصباح الأول، كان ابنه الشيخ جابر مقيماً في البحرين، فاختير الشيخ محمد سلمان لتولي شؤون الإمارة حتى عودة الشيخ جابر، بيد أن أهل الكويت شعروا بأن الشيخ سلمان يحاول أن ينفرد بأمور الحكم لصالحه، مما جعلهم يرسلون إلى الشيخ جابر يستعجلونه الحضور، للمزيد راجع: من هنا بدأت الكويت، ص 30.
- (37) صمويل هانتنجون: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، 1993، ص 86-90.
- (38) أبو حاكم: تاريخ شرقي الجزيرة العربية نشأة وتطور الكويت والبحرين، (Tarikh Shriki Aljzirah Ala'rbiah; Nsha'ah Wttour Alkout Walbhrin)، ترجمة وتحقيق: محمد أمين عبد الله، الطبعة الأولى، مجلد واحد، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1984م، ص 79.
- (39) استولى الفرس على البصرة في العام 1776م، وبهذا استفاد أهالي الكويت بعد أن تحول جزء كبير من التجارة في المنطقة إليهم وخاصة الهند، راجع: الكويت من الإمارة إلى الدولة، ص 64-75.
- (40) كانت في السابق تجارة الهند تأخذ طريقها إلى بغداد وحلب ثم القسطنطينية، ولما كان محاصرة الفرس للبصرة تم تحويل الطريق إلى الكويت وفي الوقت ذاته حولت بريطانيا بريدها الصحراوي عبر أرض الكويت، ونقل شركة الهند مركزها إلى هناك، كل ذلك كان له أثر بين في ظهور الكويت كياناً مميزاً وتجارياً دعم مركزها الاقتصادي بدرجة كبيرة. للمزيد راجع - Ralph Shaw, Kuwait Ministry of Information 1976. Reader Bullard" The Middle East Apolitical and Economic Surry first Published 1950", Printed in London: Macmillan, 1976. p. 13
- (41) تاريخ الكويت الحديث (1750-1965)، ص 31.
- (42) بالنظر لوضع الكويت على الخليج العربي والنشاط التجاري التي كانت تقوم به يمكننا أن ندرك أنها كانت منطقة لها وضع دولي خاص، يعتمد عليها كثير من دول العالم في نقل التجارة وممارسة أنشطة تجارية واقتصادية، على أن النظام السياسي في الكويت لم يكن بالقوة التي تجعله يعلن عن تصديه لأي قوى، بل على العكس فقد أدرك قادة الكويت الأوائل من آل الصباح ومنذ البداية أن الكويت لا تستطيع أن تدخل في صراعات حدودية أو مواجهات كبرى قد تهدد وجود الإمارة، مدركين أن السياسة الخارجية يجب أن تقوم على مصادقة القوى الموجودة، ومن ثم ضمان عدم التعرض لهزات قد تؤثر على نشاطها التجاري، للمزيد راجع: تاريخ شرقي الجزيرة العربية نشأة وتطور الكويت والبحرين، ص 229.

- (43) الصباح، ميمونة: الكويت في ظل الحماية البريطانية - القرن العشرين، الطبعة الثالثة، الكويت: مطابع الوطن، 2000 م، ص 16.
- (44) الكويت حضارة وتاريخ، المجلد الأول، ص 13.
- (45) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 7.
- (46) الدور الذي قام به التجار في مساندة الحاكم وإمداده بما يحتاجه من موارد مالية أتاح لهم المشاركة في عملية الحراك السياسي والمجتمعي بداخل مجتمع يضح بكتل من العصبية والقبلية المختلفة يضاف لرصيدهم خاصة بعد أن استطاعوا أن يلعبوا دوراً في المحافظة على النسق العام للدولة ومراعاة مصلحتها في الأساس.
- (47) الرشيد، مضاي: السياسية في واحة عربية، إمارة آل الرشيد، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقى، 1998م، ص 279-280.
- (48) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 9.
- (49) الشمال، مرزوق: من تاريخ الكويت، الطبعة الثانية، الكويت: ذات السلاسل، 1406هـ-1986 م، ص 105.
- (50) صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، ص 9.
- (51) أبو عيلة، عبد الفتاح حسن: "دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث"، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة: الجمعية المصرية التاريخية، السنة الثانية، العدد الثالث، 1974م، ص 136.
- (52) كانت سنة تولي الشيخ عبد الله وفق ما ذكره لوريمر 1762م، أما القناعي فيذكر أنه تولي 1813م وعبد العزيز الرشيد يعطي تاريخ القناعي نفسه أيضاً، على أن أبو حاكم أشار إلى أن تاريخ تولية عبد الله كان في عام 1762م تقريباً، وذكر خزعل أنه تولي الإمارة بعد والده الشيخ صباح الأول منذ عام 1776 م - حتى 1814م، للمزيد راجع: تاريخ الكويت الحديث، 1750-1965، ص 36.
- (53) الرميحي، محمد غانم: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، الطبعة الثالثة، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1984م، ص 16.
- (54) راجع: فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 166-178، أيضاً، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، ص 18-19.
- (55) - Baz Ahmed Abdulla Saad (Political Elite And political development in Kuwait) ph. Dr, George Town University Washington, D.C 1981 p 64 - 78
- (56) أشارت ميمونة الصباح إلى أن كثرة المهاجرين الأثرياء واستقرار الأحوال بالكويت انعكس على أحوال التجارة والاقتصاد، ومن ثم أصبحت فئة التجار من أهم وأقدر الفئات المجتمعية القادرة على إحداث تغيير في واقع المجتمع البسيط آنذاك بما ملكوه من قدرة تمويل للنظام الحاكم لكي يستطيع أن يسيّر أحوال الإمارة الناشئة - الكويت حضارة وتاريخ، الطبعة

الرابعة، ص 298- كذلك لتفهم طبيعة العمل المادي للحاكم، راجع: فكر ابن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 179.

(57) صفحات من تاريخ الكويت، ص 16.

(58) في تقرير بعث به الكولونيل (هنل) المقيم البريطاني في الخليج العربي، أشار إلى أن الشيخ جابر بن عبد الله الصباح لا يتحصل على عوائد التجارة باستثناء ضريبة ضئيلة تفرض على السلع التي يأتي بها إلى الكويت، راجع: قاسم، جمال زكريا: "نشأة الجمارك الكويتية، ودورها في تدعيم سيادة الكويت على منافذها"، الطبعة الأولى، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000، ص 17، وعن تقارير المقيمين البريطانيين في الخليج العربي يمكن الرجوع لـ

(Selection From The Record of Bombay Government, Bombay 1856- historical Sketch Of The Uttoobee Tribe Of Arabs 1716- 1853, p361)

(59) أكدت كثير من المصادر أن تدخل الحاكم في أمور الأفراد في البدايات الأولى للنشأة كان قليلاً وأن المشاركة كانت أساساً حرص من تولى القيادة بالكويت عليها، للمزيد راجع: من تاريخ الكويت، ص 125 - 131، كذلك راجع أبو حاكم (تاريخ الكويت)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، إشراف لجنة تاريخ الكويت، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1973م، ص 168- 169.

(60) غنيم، محمد أحمد: التحضر في المجتمع القطري: دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987م، ص 230-238.

(61) لا شك أن المؤسسات المدنية في البداية كانت بسيطة للغاية، وتكاد تكون معدومة في العديد من المجالات حتى إنه يذكر أن أول إحصاء تقديري للسكان بالكويت لم يتم إلا في عام (1765) م، ويذكر الرحالة الدانمركي (كارستن نيبور)، في سياق كلامه عن الكويت أن عدد سكانها يبلغ نحو عشرة آلاف نسمة، يعيشون على التجارة وصيد السمك والغوص، وفي عام 1831م زارها الرحالة (ستوكلر) الذي يذكر أيضاً أن عدد سكانها نحو أربعة آلاف نسمة، أما في الأعوام من 1900-1910 م فقد وصل عدد سكان الكويت إلى نحو 35900 نسمة، وفي بداية الحرب العالمية الثانية قدر عدد سكان الكويت بنحو مائتين وستة آلاف نسمة - للمزيد راجع: من هنا بدأت الكويت، ص 16.

(62) صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، ص 56.

(63) فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ص 27.

(64) يذهب لوريمر إلى أن يوسف الإبراهيم قريب لأسرة الصباح وعلى علاقة مصاهرة بهم، حيث يقول "إن علاقة يوسف بأسرة الصباح علاقة معقدة بعض الشيء، فعلي ابن جابر - وهو أصغر إخوة الشيخ صباح شيخ الكويت تزوج من صغرى بنات علي بن محمد بن إبراهيم، وأنجب منها ثلاث فتيات، تزوجت كبراهن بالشيخ محمد وأصبحت أم أبنائه (صباح وسعود وخالد وعذبي)، وتزوج الوسطى جراح، وأنجبت منه "حمود"، وفتاة تزوجت ابن عمها صباح بن محمد، وتزوجت الكبرى ابن محمد بن إبراهيم بن عبد الله، ابن عم أبيها، وولدت

- له يوسف"، ج ج لوريمر: الكويت في دليل الخليج، جمع المادة ونسقتها وعلق عليها، خالد سعود الزيد، الجزء الأول، الطبعة الأولى، قطر: الربيعان للنشر والتوزيع، 1981، ص 143.
- (65) الجاسم، نجاة عبد القادر: التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (1914-1939) م، الطبعة الأولى، الكويت: مطابع الوطن، 1997م، ص 23.
- (66) كما حدث مع (عبد الرحمن إبراهيم شقيق يوسف إبراهيم) أحد كبار تجار اللؤلؤ الكويتيين بالهند.
- (67) الشيباني، محمد بن إبراهيم: "محرر" رسالة فيها حوادث ووفيات الأعيان من تدوينات خان بهادر، عبد الله القناعي، مركز المخطوطات والوثائق، الكويت، 2006، ص 27 - نقلاً عن، الصباح، سعد محمد: مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة، الطبعة الأولى، دار سعد الصباح للنشر، بيروت: المطابع التعاونية، 2007، ص 179، أيضاً التاريخ السياسي للكويت، الجزء الثاني، ص 291.
- Political Diaries Of The Parisian Gulf, vol 1 1904- 1906(London, Archive editions 1990),p. 27.
- (68) حدث في 16 مايو 1912، عندما أرسل للمقيم السياسي كوكس خطاباً معترضاً على ما قامت به السلطات البريطانية من تفتيش لبعض السفن الخاصة بكبار التجار (خليفة بن شاهين الغانم، وعمه أحمد بن محمد الغانم، وعبد اللطيف بن عيسى، وناصر البدر) واعتبره الشيخ آنذاك أمراً غير مقبول - من الشيخ مبارك إلى المقيم السياسي كوكس بتاريخ 16- مايو 1913م -
- Kuwait Political Agency, Arabic Documents, Op. cit, PP. 733-734
- (69) بي جي سلوت: "مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة (1896 - 1915) م"، ترجمة: السيد عيسوي أيوب، مراجعة: عبد الله يوسف الغنيم، الطبعة الأولى، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008، ص 94 - 107.
- (70) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 11.
- (71) من تاريخ الكويت، الطبعة الثانية، ص 151.
- (72) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 12.
- (73) الرشيد، تاريخ الكويت، ص 292.
- (74) الواقع أن مبارك الكبير كان لا يحبذ التعاون مع العثمانيين ولا يميل كثيراً إليهم أو مساعدتهم إلا أنه كان مضطراً في كثير من الأحيان لتقديم مساعدات لكي يتجنب التهديد الدائم من جانبهم.
- (75) الحجي، يعقوب يوسف: "النشاطات البحرية القديمة في الكويت"، طبعه أولى، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2007، ص 182-183.
- (76) ومن المتناقل والمشهور عن مدى نفوذه ما يروى من أن هلال فجحان المطيري كانت له قطعة من الأرض أراد أن يبني عليها مما ساء آل النصف، الذين كانوا مجاورين له، ورفعوا الأمر إلى الشيخ مبارك الصباح وأخيه جراح، فما كان من هلال المطيري إلا أن توجه إلى إبراهيم

المضف الذي كان على علاقة طيبة بيوسف الإبراهيم، وأخبروه بأن الشيخ مبارك والشيخ جراح قد منعوا "هلال" من البناء فما كان رد يوسف الإبراهيم إلا أن قال (أذهب وأكمل البناء ولا تلتفت لأحد)، راجع: من هنا بدأت الكويت، ص 353.

(77) وجدت العديد من المحاولات من جانب يوسف الإبراهيم للإطاحة بالشيخ مبارك إلا أنها كانت في الغالب فاشلة، وإن أثرت بدرجة كبيرة على اقتصاد الكويت الضعيف في هذه الفترة نظراً لاضطرار الشيخ مبارك لتجهيز قوات وإنفاق أموال في المواجهات المتعددة بينه وبين يوسف الإبراهيم الذي كان يمتلك قدرة مالية هائلة في ذلك الوقت، أهلكته في السابق إلى أن يكون من أبرز مُسيري شؤون الإمارة وتجارها في عهد الشيخ محمد، وتشير الروايات إلى أن يوسف الإبراهيم بعد هروبه من الكويت لجأ إلى البصرة مستنجداً بوالها العثماني ومطالباً بالتدخل وفرض الحماية العثمانية، كما أجرى يوسف الإبراهيم وأبناء شقيقي الشيخ مبارك اتصالاً بالفتنصل البريطاني في البصرة أملاً في طلب المساعدة مقابل فرض الحماية، للمزيد راجع: تاريخ الكويت الحديث (1965 - 1750) م، ص 308 - 309.

(78) تؤكد بعض المصادر أن أهم أسباب اتساع شقة الخلاف بين مبارك الكبير وإخوته يرجع إلى كثرة تدخل يوسف الإبراهيم في شؤون الإمارة بما امتلكه من النفوذ والمال، وهو ما ذهب إليه أبو حاكمه، للمزيد راجع: تاريخ الكويت الحديث (1965-1750)، ص 307.

(79) امتد نفوذه التجاري حتى وصل إلى بومباي بالهند؛ حيث كان له ولأخيه شركة تجارية هناك، راجع: تاريخ الكويت السياسي، عصر الشيخ مبارك، الجزء الثاني، ص 14.

(80) مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة (1896 - 1915) م، ص 107.

(81) تاريخ الكويت السياسي، عصر الشيخ مبارك، الجزء الثاني، ص 25.

(82) القاسمي، سلطان: بيان الكويت، سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح، الطبعة الأولى، الشارقة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، ص 206.

(83) تاريخ الكويت، الطبعة المنقحة، ص 177.

(84) لاشك أن الجمارك كانت أحد أهم الموارد المالية التي اعتمدت عليها الكويت، غير أن أبو حاكمه يشير إلى أن الكابتن هنل ذكر في 1841م أن شيخ الكويت لا يحصل ضرائب أو عوائد جمركية سوى ضريبة صغيرة على سلع البدو الذين يأتون إلى مدينته، أما ميناء الكويت فحر لا قيود فيه - للمزيد راجع تاريخ الكويت الحديث (1965 - 1750) م، الطبعة الأولى، ص 297.

(85) صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، ص 29.

(86) نشأة الجمارك الكويتية، ص 9.

(87) - Bombay Government, Selection From The Record Of Bombay Government, vol, xxiv 1856, Historical Sketech Of the Uttoobee Tribe Of Arabs 1716- 1853.p.361

(88) نشأة الجمارك الكويتية، ص 40.

(89) الكويت في دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص 1506 - 1510.

(90) نشأة الجمارك الكويتية، ص 13، أيضاً راجع الكويت حضارة وتاريخ، ص 279.

- (91) الكويت من الإمارة إلى الدولة، ص 224.
- (92) تولى الحكم عام 1915م بعد أن أصبح أسلوب نقل السلطة بعد الشيخ مبارك محكوماً باتفاقية مع حكومة خارجية، وهي بريطانيا، وبموجب تلك الاتفاقية أصبح الحكم منحصراً في ذرية مبارك من بعده - مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 13.
- (93) تاريخ الكويت الحديث (1750 - 1965)، ص 342.
- (94) على الرغم من ذلك ظلت الكويت تعاني وطأة الحصار الاقتصادي؛ مما ترتب عليه وجود معاناة كبيرة وموارد مالية متدنية نتيجة للحرب العالمية الأولى التي اندلعت، وكانت بريطانيا أحد أهم أطرافها في عام 1914 م.
- (95) مسعود، ضاهر: "المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ط، الدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986، ص 51-52.
- (96) التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (1914-1934) م، ص 89.
- (97) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 13.
- (98) على الرغم من ندرة المواد الغذائية وارتفاع الأسعار في الأسواق في تلك الفترة، فإن ذلك ساعد أيضاً التجار الكويتيين الذين يمكن القول إنهم حصلوا على مكاسب اقتصادية جيدة من ورائها، وكان من الواضح أن الشيخ "سالم" يغض الطرف عن تلك الأنشطة التجارية التي عارضتها بريطانيا واعتبرتها نشاطاً تجارياً تهريبياً؛ مما دعاها إلى التضييق على الكويت، على أن الشيخ "سالم" بما عرف عنه من تحديه وعلاقته المتوترة نزل بسقف التعريف الجمركية إلى مستوى أقل مما كانت عليه، وقد يكون الشيخ سالم - وهو المشهور بميله الدينية - أراد أن يتحدى النفوذ البريطاني ومحاولات بريطانيا التضييق على الأحوال التجارية والاقتصادية في الإمارة، عن طريق ممارسة سلطاته الشرعية، وقد كان هذا محل تقدير كبير من التجار في ذلك الوقت الذين كان يسوؤهم - بطبيعة الحال - وجود ضرائب عالية على صادراتهم ووارداتهم؛ مما قد يعرضهم لخسارة كبيرة، للمزيد راجع: نشأة الجمارك الكويتية، ص 67.
- (99) التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (1914-1939) م، ص 91.
- (100) الرشيد، تاريخ الكويت، ص 203.
- (101) - I.O, R/15/1/53/44, TEL.COX TOPOL, RES BAGDAD, NO. 195.
- (102) - I.O, R/15/1/53/44, TEL AGENT NO. 25, APR. 15, 1918.
- (103) الخصوصي، بدر الدين عباس: دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الطبعة الثانية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1983 م، ص 262.
- (104) على الرغم من كثرة الاحتجاجات على تجارة التهريب - كما سماها البريطانيون - بين الكويت وجيرانها فإن حاكم الكويت كان من المدافعين عن التجار ولم يحملهم المسؤولية، بل عمل على دعم موقفهم كثيراً خاصة في ظل التضييق البريطاني عليهم، راجع نشأة الجمارك الكويتية، ص 84.

- (105) قامت تلك الحركات المطالبة بتأسيس المجالس بالأساس على أكتاف التجار، لكي لا يفرد الشيوخ بكل شؤون الإمارة وخاصة التجارية منها، هلال، رضا: **الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، 1991م، ص 50.
- (106) فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 162-172.
- (107) دين، أحمد علي: **الديمقراطية في الكويت**، مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها، الطبعة الأولى، الكويت: دار قرطاس للنشر، 2005، ص 28.
- (108) كان رئيس المجلس آنذاك حمد العبد الله الصقر وأعضاؤه هم (يوسف بن عيسى القناعي، شمالان بن علي بن سيف، هلال المطيري، عبد الرحمن النقيب، إبراهيم المصنف، أحمد بن صالح الحميضي، أحمد الفهد الخالد، مرزوق الداود البدر، ومشعان الخضير، وخليفة الغانم، والشيخ عبد العزيز الرشيد - للمزيد راجع الديمقراطية في الكويت، مسارها واقعها تحدياتها آفاقها، الطبعة الأولى، ص 28-29).
- (109) فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 224.
- (110) تضاربت الأقوال فيمن المعلوم على إحباط هذه المحاولة إلا أن عبد العزيز الرشيد - وهو كان معاصراً للأحداث ومشاركاً فيها - أخلى مسؤولية الشيخ أحمد الجابر عن سقوط المجلس وفشله، للمزيد راجع: **صراع القبيلة والديمقراطية**: حالة الكويت، ص 30.
- (111) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 30.
- (112) الديمقراطية في الكويت، مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها، ص 34.
- (113) الديمقراطية في الكويت، مسارها واقعها تحدياتها آفاقها، ص 34، **صراع القبيلة والديمقراطية**: حالة الكويت، ص 31.
- (114) الزيدي، مفيد: "التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971"، الطبعة الأولى، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، 2000، ص 104.
- (115) التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 - 1971 م، ص 106.
- (116) أسيري، عبد الرضا علي: **النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات**، الطبعة الثامنة والمعدلة، الكويت: مطابع الوطن، 2005 م، ص 119.
- (117) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 32.
- (118) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 32.
- (119) الديمقراطية في الكويت مسارها واقعها تحدياتها آفاقها، ص 38.
- (120) أيضاً رفع شعارات التحرر والوحدة واتخاذها مجموعة من الإصلاحات منها إنشاء دائرة للمالية - إلغاء عدد من الرسوم والضرائب - تخفيض الإيجارات - تأسيس دائرة للشرطة - وإنشاء محكمة استئناف)، راجع: **الديمقراطية في الكويت** مسارها واقعها تحدياتها آفاقها، ص 38.
- (121) للمزيد: الجاسم، نجاة عبد القادر: **الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت**، الطبعة الأولى، الكويت: شركة كاظمة، د، ت، ص 33-34، أيضاً

- الشهاب، يوسف: **رجال في تاريخ الكويت**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الكويت، د. ن 1993م، ص 422. سعاد الصباح، مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة، ص 115.
- (122) البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص 116.
- (123) التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، ص 59.
- (124) الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص 51.
- (125) فلاح عبد الله المديرس: **ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية بالكويت (1938-1975)**، الطبعة الثانية، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999، ص 17.
- (126) الديمقراطية في الكويت مسارها واقعا وتحدياتها آفاقها، ص 49.
- (127) الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص 52.
- (128) صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، ص 35.
- (129) الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، ص 5.
- (130) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 43.
- (131) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 43.
- (132) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 46.
- (133) الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص 76.
- (134) البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص 52-53.
- (135) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 67.
- (136) الديمقراطية في الكويت مسارها واقعا وتحدياتها آفاقها، ص 67.
- (137) الديمقراطية في الكويت مسارها واقعا وتحدياتها آفاقها، ص 32.
- (138) التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (1914-1939) م، ص 179.
- (139) دين، أحمد علي: **ولادة دستور الكويت**، الطبعة الثانية، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999، ص 43.
- (140) ولادة دستور الكويت، ص 44.
- (141) الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص 76.
- (142) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 76.
- (143) كانت توصف كتلة التجار وتحالفها مع الأسرة الحاكمة بأنهما الطبقتان المتجانستان داخل المجلس، انظر مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 84.
- (144) الديمقراطية في الكويت مسارها واقعا وتحدياتها آفاقها، ص 86.
- (145) غسان سلامة "الديمقراطية كأداة للسلام المدني" ورقة قدمت إلى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي / الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي

نظمها المعهد الإيطالي (فوندانيسوني إيني ماتي) إعداد: غسان سلامة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 122.

- (146) الديمقراطية في الكويت مسارها واقعها تحدياتها آفاقها، ص 64.
- (147) مضابط مجلس الأمة 1965/6/26 و 1965/12/21 و 1965/12/28 و 1965/1/4 والأعضاء الثمانية الذين قدموا استقالتهم هم (دكتور أحمد الخطيب، جاسم القطامي، علي العمر، راشد التوحيد، سامي المنيس، سليمان المطوع، عبد الرزاق الخالد، يعقوب الحميضي).
- (148) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 89.
- (149) فكر ابن خلدون العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 27.
- (150) التيارات الفكرية في الخليج العربي، ص 149، أيضاً مداخلة جاسم القطامي ضمن المناقشات التي دارت حوله، الرميحي "تجربة المشاركة السياسية بالكويت" 1962-1981، ص 669-671.
- (151) التيارات الفكرية في الخليج العربي، ص 138.
- (152) للمزيد راجع، " الديمقراطية كأداة للسلام المدني " ورقة قدمت إلى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي / الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي (فوندانيسوني إيني ماتي)، ص 127.
- (153) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص 80.
- (154) البترول والتغير الاجتماعي في دول الخليج، ص 152.
- (155) التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، ص 64.

* * *

The Development of the historical relationship between Al-Sabah and the Merchants since the Establishment until the Reign of Sheikh Abdullah Al-Salem

Abdullah Al-Hajeri

In this study, we look at Kuwait as a model of states in which the ruling elite have succeeded in their alliances with the most important factions of society (merchants) to find some kind of societal balance. This is because of the support of the ruling elite and the state's recognition of their positions as representatives of their followers. Therefore a solidarity was established between the Al-Sabah and merchants, which was not religious or tribal. This, in turn, took the emirate, in most of its developmental stages, to a kind of positive stability. It also reflected a sincere wish by both sides, build justification, to build a modern society that succeeded later in building and preserving modern state.

We will also discuss the nature of this commercial alliance with the ruling family, and whether it happened based on both sides' conviction of the importance of participation and the adoption of the shoura principle, especially when a society based on this principle can best utilize the abilities of its individuals and groups, or whether some tribal alliances were an obstacle to this alliance.

We will also conclude that the merchants were one of the modernizing factions in society. Their basic demand was always to establish democratic-constitutional forms of rule, and that the ruling regime should seek to accommodate the new institutions and help open ways for political movements.